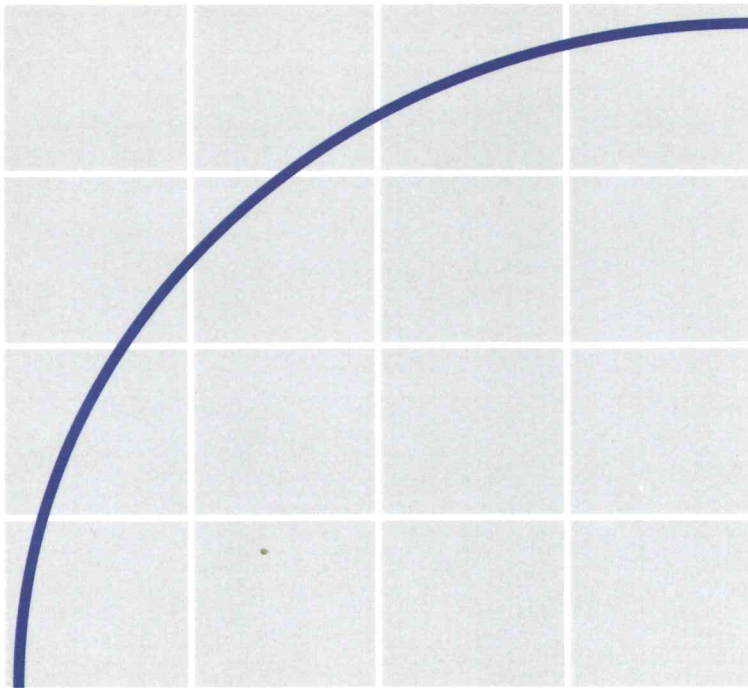


المراقب الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: حنين غزاونة)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

حقوق الطبع

© 2013 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

© 2013 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2013 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله
هاتف: +972-2-2409920
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم توفير تمويل لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني



كانون الثاني، 2013

تقديم

يغطي هذا العدد من **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** أبرز المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على اقتصاد الأراضي الفلسطينية في الربع الثالث (أشهر تموز وآب وأيلول) من العام 2012. ويتناول العدد تطور الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة (المالية العامة) وسوق العمل ومؤشرات النشاط الاقتصادي (استيراد الاسمنت، وتسجيل السيارات... إلخ)، والأسعار والقوة الشرائية خلال الربع الثالث من العام. كذلك هناك تحليل لأرقام التجارة الخارجية (الميزان التجاري وميزان المدفوعات). هذا إلى جانب الأقسام التقليدية في **المراقب**، مثل بيانات القطاع المصرفي، وبورصة فلسطين.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي هو نشرة فصلية/ربعية، أي يتابع التطورات الاقتصادية خلال أرباع السنة الأربعة. ونظراً للطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، حيث تزدهر بعض النشاطات في فصول معينة وتنكمش في فصول أخرى، فإن مقارنة النشاط الاقتصادي بين الفصول المتلاحقة ليست مقارنة صائبة دائماً. فهي لا تعكس بالضرورة نزعات أصيلة في الأداء الاقتصادي. لذلك تجدر المقارنة بين الفصول المتناظرة في السنوات المختلفة. وهنا في الواقع يكمن امتياز نشرة **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، إذ أنها توفر سلاسل زمنية للأرقام الربعية.

يحتوي هذا العدد من **المراقب** على ستة صناديق تحليلية تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي أثرت أو يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. يناقش أحد هذه الصناديق تطورات سياسة سعر صرف الدولار/الشيكل في إسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية، وبشكل خاص خلال العام المنصرم، 2012. ومن المعلوم أن سعر الصرف هذا يؤثر بشكل مباشر على أسعار الواردات وتتأفسيه الصادرات الفلسطينية. كما يؤثر على مستويات حياة قطاع كبير نسبياً من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم بالعملة الأجنبية. صندوق آخر يعالج موضوع الفارق في متوسط الأعمار المتوقعة بين الإناث والذكور، ومدى أثر الحروب والنزاعات المسلحة على هذا الفارق. ويدرس الصندوق تحولات الفجوة بين الأعمار المتوقعة للذكور والإناث في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الماضية. صندوق آخر يناقش أسباب عجز الموازنة الاسرائيلية خلال العام المنصرم، كذلك توقعات الموازنة بالنسبة للعام الحالي، 2013. كما يحلل أحد الصناديق ثلاثة مؤشرات/مقاييس مستوحاة من بيانات التعداد الزراعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتدليل على صغر مساحة أغلب الحيازات الزراعية من جهة، وعلى سوء توزيع المساحات بين الحيازات. صندوق آخر يراجع دراسة فريدة تهدف إلى اكتشاف ما إذا كان هناك تحيز قومي في صفقات البيع والشراء في إسرائيل. أيضاً هناك صندوق يتطرق إلى خسارة الطرف الفلسطيني من عدم تحصيل حصته الكاملة من رسوم المغادرة على معبر الكرامة.

نأمل أن يتابع **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** تعزيز مكانته كمرجع موثوق ورزين لتغطية للتحويلات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، وترسيخ دوره في بناء قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض
رئيس الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

سمير عبد الله
مدير عام معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني

المحتويات

| | |
|----|--|
| 1 | 1- الناتج المحلي الإجمالي |
| 4 | صندوق 1: أثر النزاعات المسلحة على العمر المتوقع عند الولادة للذكور والإناث |
| 7 | 2- سوق العمل |
| 7 | 1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة |
| 10 | 2-2 البطالة |
| 12 | 3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد |
| 13 | 4-2 الأجر وساعات العمل |
| 14 | 5-2 اعلانات الوظائف الشاغرة |
| 15 | 3- المالية العامة |
| 17 | 1-3 الإيرادات والمنح |
| 19 | 2-3 النفقات العامة |
| 20 | 3-3 الفائض/العجز المالي |
| 21 | 4-3 صافي تراكم المتأخرات - الفائض/العجز المالي: بين الأساس النقدي وأساس الالتزام |
| 22 | 5-3 الدين العام |
| 23 | صندوق 2: خسائر الخزينة على معبر الكرامة... أكثر من 8 مليون دولار في عامين! |
| 23 | 4- القطاع المصرفي |
| 25 | 1-4 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمع للمصارف |
| 28 | 2-4 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي |
| 29 | 3-4 حركة المقاصة |
| 30 | 4-4 مؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين |
| 30 | 5-4 بورصة فلسطين |
| 33 | صندوق 3: تطور سياسة سعر الصرف في اسرائيل: تحولات الشيكل والدولار |
| 36 | 5- مؤشرات الاستثمار |
| 36 | 1-5 تسجيل الشركات |
| 37 | 2-5 رخص الأبنية |
| 38 | 3-5 استيراد الإسمنت |
| 39 | 4-5 تسجيل السيارات |
| 39 | 5-5 النشاط الفندقي |
| 40 | صندوق 4: عدالة توزيع الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية |

- 42 6- الأسعار والقوة الشرائية
- 42 1-6 أسعار المستهلك
- 43 2-6 أسعار المنتج والجملة
- 43 3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق
- 44 4-6 أسعار العملات والقوة الشرائية
- 45 صندوق 5: عجز الموازنة الإسرائيلية في 2012: ضعف العجز المتوقع!
- 46 7- التجارة الخارجية
- 46 1-7 الميزان التجاري
- 46 2-7 ميزان المدفوعات
- 48 صندوق 6: اسرائيل: هل هناك تحيز قومي في البيع والشراء؟
- 49 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000 - 2012

الملخص التنفيذي

كان هناك فائضاً بمقدار 141 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2012.

القطاع المصرفي: بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الثالث من عام 2012 نحو 3,756 مليون دولار، مشكّلة ما نسبته 40.4% من مجموع صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. شكلت تسهيلات القروض النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات المباشرة (74%). من جهة أخرى، بلغ صافي دخل المصارف (أي صافي الأرباح مطروحاً منها النفقات) العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2012 حوالي 29.7 مليون دولار. أما بالنسبة لإجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، فقد بلغت نحو 1,102,004 شيك بقيمة 2,297.6 مليون دولار مع نهاية الربع الثالث. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 6.1% في العدد مقابل انخفاض بنسبة 3% في القيمة مقارنة مع الربع السابق.

بورصة فلسطين: انخفضت أعداد الأسهم المتداولة إلى 18.1 مليون سهم فقط خلال الربع الثالث 2012 وبنسبة 55% مقارنة مع الربع السابق. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 31.1 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2012، بانخفاض مقداره 58% عن الربع السابق. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد تقدم بواقع 1.76 نقطة نهاية الربع الثالث مقارنة مع إغلاق الربع السابق 2012.

مؤشرات الاستثمار: يضم هذا القسم المؤشرات الأربعة التالية:

✧ **تسجيل الشركات:** بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام الماضي 228 شركة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 18% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 21% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011. من جهة أخرى، بلغت قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال الربع الثالث من العام الماضي نحو 454.5 مليون دينار أردني مقابل 37.3 مليون دينار أردني فقط في الربع السابق.

الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 1,708 مليون دولار خلال الربع الثالث 2012، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 2.7% مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاع بنسبة 5.5% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. من جهة أخرى، انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2012 بمقدار 3.4% مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاعاً بمقدار 2.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. أما من ناحية الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثالث 2012 نحو 2,223 مليون دولار.

سوق العمل: انخفض عدد العاملين في الضفة والقطاع من 877 ألف في الربع الثاني من عام 2012 إلى 845 ألف في الربع الثالث من عام 2012. وعند مقارنة الربع الثالث لعام 2011 مع الربع الثالث لعام 2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنسبة 0.7%. وارتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 24.3% في الربع الثالث لعام 2012 مقارنة مع 20.9% في الربع السابق و22.4% في الربع المناظر من العام 2011. من جهة أخرى، ارتفع متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 2.7% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 66.1 شيكل في الربع الثالث لعام 2012 مقارنة مع معدل أجر قدره 64.3 شيكل خلال الربع السابق. أما بالنسبة لعدد الشواغر المعلن عنها في الصحف المحلية خلال الربع الثالث من العام 2012 فقد توزعت بواقع 43% لقطاع المنظمات الأهلية، و40% للقطاع الخاص، و17% للقطاع الحكومي.

المالية العامة: شهدت الإيرادات المحلية ارتفاعاً بمقدار 48% خلال الربع الثالث من عام 2012 مقارنة مع الربع السابق (إلى 742 مليون دولار). من جهة أخرى، شهدت النفقات الجارية انخفاضاً بنحو 3.6% (إلى 749 مليون دولار) خلال نفس الفترة. وبالتالي انخفض العجز في الموازنة الجارية قبل المساعدات بمقدار 87% (إلى 35 مليون دولار). أما العجز الكلي قبل المساعدات الأجنبية فقد بلغ نحو 92 مليون دولار. وبعد إضافة المنح والمساعدات

القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2012 انخفاضاً مقداره 0.14% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2012.

التجارة الخارجية: بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الثالث من عام 2012 حوالي 1,053 مليون دولار. وبلغت حصة اسرئيل حوالي 66% منها. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال نفس الفترة فقد بلغت نحو 178 مليون دولار، وبلغت حصة اسرئيل 159 مليون دولار (89% من الإجمالي). أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 875 مليون دولار خلال الربع الثالث 2012.

ميزان المدفوعات: بلغ عجز الحساب الجاري نحو 672.6 مليون دولار خلال الربع الثالث 2012. ويزيد هذا العجز بمقدار 65% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 614.1 مليون دولار.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب على 6 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

أثر النزاعات المسلحة على العمر المتوقع عند الولادة للذكور والإناث: تشير وجهة النظر التقليدية إلى أن الحروب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى تخفيض متوسط العمر المتوقع للذكور وتزيد من الهوة بين متوسط أعمارهم المتوقع ومتوسط أعمار الإناث. على أن هناك الآن وجهة نظر جديدة تقول أن الحروب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى تقليص فجوة الأعمار بين الإناث والذكور لا إلى زيادتها. يناقش هذا الصندوق الحجج النظرية والتطبيقية لوجهتي النظر هذه كما يقوم باستخدام الأرقام من الواقع الفلسطيني لتحديد أي من النظريتين أكثر صحة.

خسائر الخزينة على معبر الكرامة... أكثر من 8 مليون دولار في عامين!: يدفع المغادرون عبر جسر النبي رسوم مغادرة. وبحكم توزيع رسوم المغادرة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي اتفاق قديم تم بين سلطات الحدود

✧ **رخص الأبنية واستيراد الاسمنت:** ارتفع عدد رخص البناء الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من عام 2012 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 بنسبة 30.6%، فيما سجل انخفاضاً بنسبة 18.8% مقارنة مع الربع الثاني 2012. وبلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثالث من عام 2012 نحو 805.9 ألف متر مربع مرتفعاً بنسبة 4.1% بالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2011. من جهة أخرى، بلغت كمية الاسمنت المستوردة إلى غزة إلى 13.1 ألف طن خلال الربع الثالث 2012 مقارنة مع 15.3 ألف طن خلال الربع المناظر من عام 2011. وفي الضفة الغربية بلغت كمية الاسمنت المستورد نحو 292.4 ألف طن خلال الربع الثالث 2012 مقارنة مع 294.7 خلال الربع المناظر من عام 2011.

✧ **تسجيل السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام الماضي 3,283 سيارة. ويمثل هذا انخفاضاً بنحو 10% مقارنة مع الربع الذي سبقه وانخفاضاً بنحو 35% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. كما يلاحظ أن أغلبية السيارات المسجلة خلال الربع الثالث من العام 2012 هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج (44%).

✧ **النشاط الفندقي:** بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 92 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام 2012 مقارنة مع 98 فندقاً في نهاية الربع الثاني من العام الحالي. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2012 ما مجموعه 146,451 نزلياً، منهم 19.3% من النزلاء الفلسطينيين، و31.9% من دول الإتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2011 يتبين أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 39.2%.

الأسعار والقوة الشرائية: سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.25% خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة بالربع الثاني من العام 2012. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 2.43% خلال الفترة نفسها. بينما شهد الرقم

الصندوق ثلاثة مؤشرات/مقاييس للتدليل على صغر مساحة أغلب الحيازات الزراعية من جهة، وعلى اللادعالة في توزيع المساحات بين الحيازات.

عجز الموازنة الإسرائيلية في 2012: ضعف العجز المتوقع! بلغت قيمة عجز الموازنة الاسرائيلية خلال العام المنصرم 39 مليار شيكل، أي ما يعادل 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويزيد هذا العجز بمقدار نقطتين مؤبنتين كاملتين عن مقدار العجز الذي توقعته الحكومة مسبقاً. يناقش هذا الصندوق أسباب زيادة العجز، كذلك توقعات الموازنة بالنسبة للعام الحالي، 2013.

اسرائيل: هل هناك تحيز قومي في البيع والشراء؟ قام باحث اسرائيلي من الجامعة العبرية بوضع دراسة فريدة تهدف إلى اكتشاف ما إذا كان هناك تحيز قومي في صفقات البيع والشراء في اسرائيل، أي ما إذا كان اليهود في اسرائيل يفضلون البيع والشراء من اليهود، كما هو الحال مع الفلسطينيين داخل اسرائيل. ولقد أثبتت الدراسة وجود تحيز كبير، وأن هذا التحيز يشهد قوة عقب العمليات العسكرية وسقوط ضحايا من الطرفين.

الاسرائيلية والفلسطينية. يناقش هذا الصندوق خسارة الطرف الفلسطيني من عدم تحصيل الحصة الكاملة من رسوم المغادرة حسب الاتفاق خلال العامين الماضيين.

تطور سياسة سعر الصرف في اسرائيل: تحولات الشيكال والدولار: لا تخفى أهمية تحولات سعر صرف الشيكال مع العملات الأخرى على الاقتصاد الفلسطيني، إذ أن هذه التحولات تؤثر بشكل مباشر على أسعار الواردات، وعلى تنافسية الصادرات. كما أنها تؤثر بشكل مباشر على مستويات حياة قطاع كبير نسبياً من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم بالعملات الأجنبية. يسعى هذا الصندوق إلى إلقاء نظرة سريعة على تحول سياسات سعر الصرف لبنك اسرائيل وعلى تحولات سعر صرف الشيكال مع الدولار خلال السنوات القليلة الماضية، وبشكل خاص خلال العام المنصرم، 2012.

عدالة توزيع الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية: قام معهد ماس بإجراء تحليل لبيانات التعداد الزراعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2010. وتناولت إحدى الدراسات التحليلية البيانات المتعلقة بتوزيع الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية. ويستفاد من التحليل أن 72% من عدد الحيازات هي حيازات تقل مساحة كل منها عن 10 دونم. يراجع هذا

1- الناتج المحلي الإجمالي

التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بمقدار 5.5% في الربع الثالث 2012 مقارنة بالربع الثالث 2011. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا ارتفاع حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي الارتفاع الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2012 انخفاضاً بمقدار 3.4% مقارنة بالربع الثاني من العام 2012، وارتفاعاً بمقدار 2.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 1-1).

سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا نسبته 2.7% خلال الربع الثالث 2012 مقارنة مع الربع الثاني 2012. جاء معظم هذا الانخفاض بسبب انخفاض نشاط الانشاءات خلال نفس الفترة (انخفاض بمقدار 9%، من 273 إلى 248.3 مليون دولار)، ونشاط الزراعة (انخفاض 18.7%، من 90.3 إلى 73.4 مليون دولار). ولكن، نظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحويلات الموسمية يجذب الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

| 2012 | | | 2011 | | | | النشاط الاقتصادي |
|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------------------------------|
| الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| 1,707.9 | 1,754.5 | 1,601.7 | 1,646.5 | 1,618.6 | 1,629.1 | 1,527.2 | الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) |
| 1,256.1 | 1,283.8 | 1,187.8 | 1,230.6 | 1,195.2 | 1,205.3 | 1,133.6 | - الضفة الغربية* |
| 451.8 | 470.7 | 413.9 | 415.9 | 423.4 | 423.8 | 393.6 | - قطاع غزة |
| 420.5 | 435.3 | 400.2 | 414.7 | 410.7 | 416.5 | 393.3 | ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي) |
| 521.0 | 536.1 | 499.4 | 520.9 | 509.6 | 517.3 | 489.8 | - الضفة الغربية* |
| 273.6 | 287.5 | 255.0 | 258.6 | 265.4 | 267.9 | 250.9 | - قطاع غزة |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين. بيانات الربعين الأول والثاني من العام 2012 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح. بيانات الربع الثالث من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح. (*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

وارتفاع بمقدار 3.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.

- ✧ انخفاض بنحو 7% في مساهمة نشاط الانشاءات بين الربعين الثاني 2012 والثالث 2012، وارتفاع بمقدار 0.7% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ✧ انخفاض بمقدار 1% في مساهمة نشاط الخدمات بين الربعين الثاني 2012 والثالث 2012، وارتفاع بمقدار 1.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي، فيمكن ملاحظة التالي (انظر الجدول 1-2):

- ✧ انخفاض بمقدار 15.7% في حصة نشاط الزراعة بين الربعين الثاني 2012 والثالث 2012. وانخفاض بمقدار 8.5% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ✧ ارتفاع بمقدار 2.5% في حصة الصناعة والكهرباء والماء بين الربعين الثاني 2012 والثالث 2012،

جدول 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

| 2012 | | 2011 | | | | | النشاط الاقتصادي |
|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|---|
| الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| 4.3 | 5.1 | 4.4 | 7.3 | 4.7 | 5.8 | 6.0 | الزراعة وصيد الأسماك |
| 12.1 | 11.8 | 11.8 | 11.4 | 11.7 | 12.6 | 12.5 | التعدين والصناعة والمياه والكهرباء |
| 0.7 | 0.7 | 0.8 | 0.8 | 0.8 | 0.6 | 0.9 | التعدين واستغلال المحاجر |
| 9.8 | 9.6 | 9.4 | 9.0 | 9.4 | 10.5 | 10.1 | الصناعة التحويلية |
| 1.5 | 1.4 | 1.5 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء |
| 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.2 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها |
| 14.5 | 15.6 | 12.9 | 14.1 | 14.4 | 14.6 | 12.7 | الإتشاءات |
| 13.9 | 14.0 | 14.4 | 14.3 | 14.6 | 13.8 | 13.7 | تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية |
| 1.8 | 1.9 | 2.0 | 1.9 | 1.9 | 1.8 | 1.9 | النقل، والتخزين |
| 3.2 | 3.1 | 3.3 | 3.2 | 3.2 | 3.2 | 3.4 | الأنشطة المالية وأنشطة التأمين |
| 7.1 | 6.7 | 7.0 | 6.8 | 7.2 | 6.8 | 6.7 | المعلومات والاتصالات |
| 18.9 | 19.1 | 20.6 | 18.6 | 18.6 | 18.6 | 19.1 | الخدمات |
| 0.7 | 0.7 | 0.6 | 0.8 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | أنشطة خدمات الإقامة والطعام |
| 4.0 | 3.6 | 4.3 | 3.5 | 3.7 | 3.6 | 4.0 | الأنشطة العقارية والإيجارية |
| 0.9 | 1.0 | 1.1 | 1.0 | 1.0 | 1.1 | 1.1 | الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية |
| 0.7 | 0.5 | 0.6 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة |
| 7.1 | 7.8 | 8.0 | 7.4 | 7.5 | 7.3 | 7.3 | التعليم |
| 3.3 | 3.5 | 3.7 | 3.4 | 3.3 | 3.4 | 3.4 | الصحة والعمل الاجتماعي |
| 0.6 | 0.5 | 0.6 | 0.5 | 0.5 | 0.6 | 0.6 | الفنون والترفيه والتسلية |
| 1.6 | 1.5 | 1.7 | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 1.6 | أنشطة الخدمات الأخرى |
| 12.2 | 11.6 | 12.1 | 11.9 | 12.6 | 12.5 | 13.2 | الإدارة العامة والدفاع |
| 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.0 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | الخدمات المنزلية |
| -2.4 | -2.3 | -2.5 | -2.4 | -2.4 | -2.4 | -2.5 | ناقص: الوساطة المالية والمقاصة |
| 6.1 | 5.3 | 6.0 | 5.5 | 5.7 | 5.5 | 5.7 | زائد: الرسوم الجمركية |
| 8.2 | 8.0 | 7.9 | 7.4 | 7.7 | 7.1 | 7.5 | زائد: صافي ضريبة ق. م على الواردات |
| 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | المجموع (%) |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.

بيانات الربعين الأول والثاني من العام 2012 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الثالث من العام 2012 هي الإصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من العام 2012. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + الصادرات - الواردات = الناتج المحلي الإجمالي
(GDP= C + I + G + X - M)

و الأرقام بالنسبة للربع الثالث 2012 هي كالتالي (مليون دولار):

| | |
|---------|---|
| 1,679.7 | استهلاك الأسر المعيشية |
| 486.1 | + الاستهلاك الحكومي |
| 57.2 | + استهلاك مؤسسات غير هادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية |
| 264.9 | + الاستثمار (التكوين الرأسمالي) |
| 279.5 | + الصادرات |
| 1,059.5 | - الواردات |
| 1,707.9 | = الناتج المحلي الإجمالي |

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والاتفاق عليه في الأراضي الفلسطينية*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار امريكي

| 2012 | | | 2011 | | | | فئة الاستخدام |
|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|---|
| الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| 2,223.0 | 2,213.6 | 2,125.5 | 1,913.5 | 1,944.9 | 1,892.1 | 1,999.0 | الإتفاق الاستهلاكي النهائي |
| 1,679.7 | 1,602.6 | 1,602.5 | 1,392.3 | 1,453.2 | 1,381.3 | 1,486.2 | الإتفاق الاستهلاكي النهائي للأسر |
| 486.1 | 541.9 | 464.1 | 444.4 | 430.9 | 445.9 | 451.0 | الإتفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي |
| 57.2 | 69.1 | 58.9 | 76.8 | 60.8 | 64.9 | 61.8 | الإتفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر |
| 264.9 | 297.4 | 232.0 | 239.2 | 254.0 | 309.5 | 264.1 | التكوين الرأسمالي الإجمالي |
| 341.6 | 386.1 | 292.7 | 308.5 | 309.5 | 366.8 | 302.3 | التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي |
| 282.0 | 325.1 | 237.6 | 255.5 | 255.4 | 307.4 | 232.5 | - المباني |
| 59.6 | 61.0 | 55.1 | 53.0 | 54.1 | 59.4 | 69.8 | - غير المباني |
| -76.7 | -88.7 | -60.7 | -69.3 | -55.5 | -57.3 | -38.2 | التغير في المخزون |
| 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | صافي الممتلكات القيمة |
| -780.0 | -756.5 | -755.8 | -506.2 | -580.3 | -572.5 | -735.9 | صافي الصادرات من السلع والخدمات |
| 279.5 | 302.9 | 223.7 | 301.6 | 277.8 | 259.7 | 236.2 | الصادرات |
| 193.1 | 222.1 | 145.4 | 235.4 | 223.7 | 210.0 | 187.2 | - السلع |
| 86.4 | 80.8 | 78.3 | 66.2 | 54.1 | 49.7 | 49.0 | - الخدمات |
| 1,059.5 | 1,059.4 | 979.5 | 807.8 | 858.1 | 832.2 | 972.1 | الواردات |
| 919.1 | 916.8 | 846.6 | 705.5 | 751.6 | 741.7 | 892.8 | - السلع |
| 140.4 | 142.6 | 132.9 | 102.3 | 106.5 | 90.5 | 79.3 | - الخدمات |
| 1,707.9 | 1,754.5 | 1,601.7 | 1,646.5 | 1,618.6 | 1,629.1 | 1,527.2 | الناتج المحلي الإجمالي |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.
بيانات الربعين الأول والثاني من العام 2012 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
بيانات الربع الثالث من العام 2012 هي الإصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
(* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

- تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:
- ✧ ان الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الربع الثالث من هذا العام في الأراضي الفلسطينية يزيد على الناتج المحلي الإجمالي (بمقدار 30%). هذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني يستهلك أكثر مما يقوم بإنتاجه، وهو ما تتم موازنته بالاستيراد.
 - ✧ توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي بين 1,679.7 مليون دولار (75.5%) للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و486.1 مليون دولار (21.9%) للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و57.2 مليون دولار (2.6%) للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.
 - ✧ ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 4.8% ما بين الربعين الثاني من العام 2012 والثالث 2012، مقابل انخفاض بنحو 10.3% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح خلال نفس الفترة بنحو 17.2%.
 - ✧ انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي بنحو 11% بين الربعين الثاني من العام 2012 والثالث 2012، وارتفاع بمقدار 4.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
 - ✧ انخفاض الصادرات من السلع والخدمات بمقدار 7.7% ما بين الربعين الثاني من العام 2012 والثالث 2012.

صندوق 1: أثر النزاعات المسلحة على العمر المتوقع عند الولادة للذكور والإناث

من بين المؤشرات المعتمدة للتدليل على مستوى تطور الخدمات الصحية والظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المختلفة مؤشر "العمر المتوقع للأفراد عن الولادة". ويقاس هذا المؤشر عدد السنوات التي يتوقع ان يحياها الفرد بالمتوسط. ويرتبط هذا المقياس بشكل وثيق بمعدل الوفيات في فئات الأعمار المختلفة في البلد المعني.

ينخفض متوسط العمر المتوقع عندما تمر البلاد في أزمات حادة، مثل المجاعات والأوبئة والحروب. بينما يزداد مع تحسن الوضع الصحي والظروف المعيشية. ويمكن التوصل إلى أربع ملاحظات من مراجعة أرقام متوسط الأعمار في الدول المختلفة:

1. شهد العمر المتوقع ارتفاعاً كبيراً مع مرور الزمن. ففي العهد الروماني كان العمر المتوقع لايزيد على 25 سنة فقط. وفي عام 1900 بلغ العمر المتوقع العالمي 30 سنة، وثم عام 1985 وصل إلى 62 سنة. وتابع الزيادة السريعة منذ بداية القرن العشرين، بسبب التحسن في الصحة العامة، والتغذية، والطب. ولقد ازداد متوسط العمر المتوقع لنساء العالم بين العام 1970 و2010 بمقدار 12 سنة¹.
2. العمر المتوقع في الدول المتقدمة أعلى منه في الدول النامية الأقل تقدماً. إذ يبلغ 78.5 سنة في الولايات المتحدة و83.9 سنة في اليابان. بينما يبلغ 67.1 في الهند و74.8 في الصين².
3. خفت حدة الارتفاع في متوسط العمر المتوقع في معظم الدول المتطورة، واستقر الرقم على نحو 85 سنة. ويعزى هذا إلى سيطرة امراض الشيخوخة عوضاً عن الامراض التي يمكن علاجها.
4. متوسط العمر المتوقع للنساء في معظم الدول أعلى منه للرجال. حيث بلغ في عام 2012، على المستوى العالمي 65.6 للرجال، و69.7 للنساء. وليس هناك تفسير شاف لأسباب الفرق هذا ولكن بعض التفسيرات الممكنة تقول أن النساء متفوقات بيولوجياً على الرجال (من ناحية مقاومة الأمراض)، كما أن الرجال يمارسون عادة مهناً أكثر مشقة وخطراً³.

النزاعات المسلحة وأثرها على فوارق العمر المتوقع بين النساء والرجال:

تشير وجهة النظر التقليدية إلى أن الحروب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى تقليص متوسط العمر المتوقع للرجال وتزيد من الهوة بين متوسط أعمارهم المتوقع وبين متوسط أعمار النساء. ويعود السبب في هذا إلى أن الرجال هم مادة الحروب وهم الذين يتعرضون للقتل،

¹ The Economist Dec 15, 2012.

² CIA- The World Fact Book

³ هناك أيضاً فجوة بين الأعمار الوسطية المتوقعة للأغنياء والفقراء في مختلف الدول، وتعود هذه الفجوة إلى عمل الفقراء في مهن شاقة وإلى توفر العناية الصحية الفضلى للأغنياء. على أن اختلاف نمط الحياة والغذاء باتت الآن العوامل الأكثر أهمية في تفسير هذه الفجوة. ولقد توصلت بعض الدراسات إلى أن فجوة الأعمار بين الأغنياء والفقراء اتسعت بمقدار سنة واحدة في بريطانيا منذ ثمانينات القرن الماضي، وأنها ازدادت بمقدار 5 سنوات تقريباً منذ سبعينات القرن الماضي في الولايات المتحدة (www.economist.com/longevity12).

وهو ما يؤدي إلى اتساع الفرق في متوسط الأعمار لصالح الإناث. أدت الحرب العالمية الأولى على سبيل المثال إلى اتساع الفجوة بين متوسط الأعمار المتوقعة للإناث والرجال في فرنسا من 4 سنوات في 1913 إلى 25 سنة في 1915. واثرت الحرب العالمية الثانية ازدادت الفجوة في فرنسا أيضا من 6 سنوات في 1939 إلى 16.4 سنة في 1940⁴.

على أن هناك الآن وجهة نظر جديدة تقول أن الحروب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى تقليص فجوة الأعمار بين الإناث والذكور لا إلى اتساعها. وتؤكد هذه المدرسة على أن فجوة الأعمار بين الإناث والذكور تتناقص لأن الإناث يتأثرون بدرجة أكبر من الذكور في الحروب الأهلية. ويقدم أنصار هذا النهج ثلاثة أسباب لتفسير تأثر الإناث أكثر من الرجال⁵:

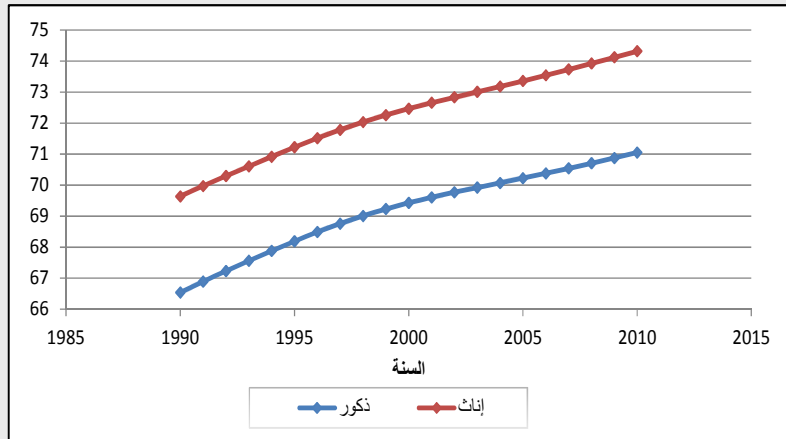
1. **أثر التدمير الاقتصادي:** تدمر الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة الأنظمة الزراعية والبنية التحتية والطبية، مما يعمل على رفع أسعار الخدمات الطبية ويقلص الدخل في آن واحد. ويؤثر هذا على النساء بشكل أكبر لأنهم أكثر عرضة لنقص الغذاء بسبب سيطرة الرجال على توزيع الموارد الغذائية.
2. **أثر التهجير:** تعمل النزاعات المسلحة والحروب الأهلية على ترحيل السكان وإجبارهم على العيش في المخيمات التي تنتشر فيها الأمراض المعدية بكثرة. تشكل النساء الغالبية العظمى من سكان المخيمات هذه. مما يرفع من نسبة الوفيات بينهم بسبب تدهور العناية الصحية والاحتفاظ الشديد.
3. **أثر العنف الجنسي:** تتعرض الإناث في أوقات النزاعات المسلحة والحروب للاغتصاب والعبودية الجنسية. ومن تبعات هذه الاعتداءات الإصابات المهبيلة التي تجعل النساء أكثر عرضة للأمراض المنقولة جنسياً. الأمر الذي يزيد من نسبة الوفيات بينهم.

يمكن التوفيق بين المنهجين المذكورين إذا اعتبرنا أنهما يعملان في اطار زمنيين مختلفين. فالآثار المباشرة التي توسع الفجوة بين أعمار الجنسين تعمل على المدى القصير، أي في وقت الصدام المباشر. أما على المدى المتوسط والطويل فإن الآثار غير المباشرة (الأثر الاقتصادي والتهجير والصحي) يكون لها دور في تقليص الفجوة. وتجدر الإشارة إلى أن مدى تأثير العوامل غير المباشرة على الإناث دون الذكور يعتمد على درجة التمييز الجنسي في المجتمع. فكلما قلت درجة التمييز توزع عبء هذه الآثار بشكل متساوٍ على الجنسين.

فجوة العمر المتوقع في فلسطين

ماذا حدث للفجوة بين العمر المتوقع للإناث والذكور في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الماضية؟ هذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه فيما يلي بالاستعانة بأرقام مستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية (WDI & GDF)⁶.

شكل 1: العمر المتوقع بين الذكور والإناث في الأراضي الفلسطينية في الفترة بين 1990-2010



⁴ <http://epc2008.princeton.edu/papers/80229>

⁵ http://www.humansecuritygateway.com/documents/LSE_UnequalBurdenWar_EffectArmedConflictGenderGapLifeExpectancy.pdf
Toole, Michael J. 1997. Displaced Persons and War. In War and Public Health.

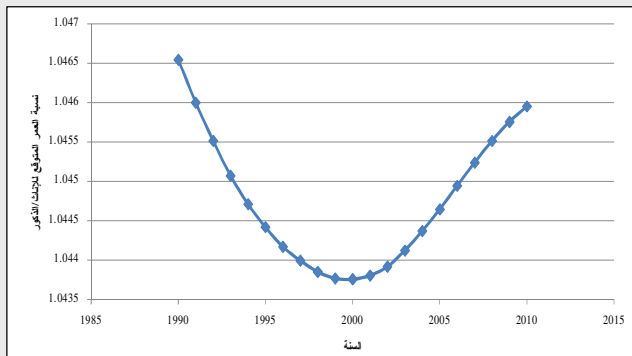
⁶ لم نَقم باستخدام بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وذلك لاعتماد جهاز الإحصاء على التعدادات العنقيدية وتقدير الأرقام ما بين كل تعدادين على أساس افتراضي.

يبين الشكل 1 تطور عدد سنوات الحياة المتوقعة لكل من الذكور والإناث في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1990-2010. ويوضح الشكل أن عدد سنوات الحياة المتوقع للإناث في الأراضي الفلسطينية أطول منها للذكور (منحنى الإناث أعلى من منحنى الذكور). هذه الظاهرة عالمية وليست مقتصرة على فلسطين فقط كما أشرنا سابقاً. يلاحظ أيضاً النزعة التصاعدية الواضحة في المنحنيين مما يعكس تحسن عام في الوضع الصحي والغذائي. بلغ متوسط العمر المتوقع في العام 2010 في الأراضي الفلسطينية 71.1 سنة للذكور مقارنة مع 74.3 سنة للإناث. وهذه الأرقام قريبة من متوسط الأعمار المتوقعه في مصر في نفس العام (71.3 سنة للذكور مقابل 75.2 سنة للإناث). لاحظ أن الإناث في مصر يعيشون بالمتوسط 3.9 سنة أطول من الذكور في حين يبلغ الرقم 3.2 سنة فقط في الضفة والقطاع.

ويهدف الإجابة على سؤال ما إذا كانت الفجوة في العمر المتوقع بين الإناث والذكور في الأراضي الفلسطينية تزداد أو تنقلص سوف ندرس التحول في نسبة متوسط العمر المتوقع للإناث مقسومة على متوسط العمر المتوقع للذكور. وهذه النسبة تزيد على رقم 1 (نظراً لأن حياة الإناث أطول من حياة الذكور). وعندما تشهد هذه النسبة ارتفاعاً فهذا يعني أن فجوة الأعمار تزداد لصالح النساء، أما عندما تنخفض فإن هذا يعني أن الذكور يقلصون فجوة الأعمار بينهم وبين الإناث.

يعرض الشكل 2 تطور نسبة الأعمار المتوقعة بين الإناث والذكور في الأراضي الفلسطينية. يوضح الشكل أن الفجوة تقلصت بين الأعوام 1990 و2000، أي أن العمر المتوسط للرجال كان يزداد بأسرع مما هو عند الإناث خلال هذه السنوات. أما في الفترة اللاحقة، أي بين 2000 و2010 فإن العكس كان يحصل والفجوة شهدت تزايداً، علماً بأن النسبة شهدت استقراراً منذ العام 2004. المهم أن نلاحظ أن مقدار توسع وتقلص هذه الفجوة صغير جداً ولكن مع ذلك فإن لهذا دلالات تحتاج إلى تفسير. ويتوجب علينا التأكيد على أنه من الصعب تقديم تفسيرات واستنتاجات قاطعة عن التغيرات في الفجوة، وذلك بسبب عدم دقة الأرقام وعدم توفر بيانات قبل العام 1990. وعلى الرغم من ذلك سنحاول تفسير التحولات في فجوة الأعمار على ضوء الإطار النظري الذي تم طرحه سابقاً.

شكل 2: التغير في فجوة العمر المتوقع لدى الجنسين في الأراضي الفلسطينية في الفترة بين 1990-2010



البيانات المتوفرة لدينا تبدأ من العام 1990، أي عند نهاية الانتفاضة الأولى. ولقد بلغ عدد الضحايا خلال الانتفاضة 2,000 شهيد و120 ألف جريح، معظمهم من الذكور⁷. وعلى هذا يمكن أن نعزي التراجع في فجوة الأعمار منذ 1990 وحتى العام 2000 إلى التعافي من الارتفاع في وفيات الذكور خلال الانتفاضة الأولى من جهة، وإلى التأثيرات غير المباشرة التي تولدت عقب الانتفاضة والتي يحتمل إنها أثرت بشكل أكبر على الإناث من الذكور، وأدت إلى تقليص فجوة العمر المتوقع بين الجنسين.

أما بالنسبة للتحول الذي طرأ منذ العام 2000، فيمكن أن نلاحظ أن هذا العام هو العام الذي بدأت فيه الانتفاضة الثانية. ومنذ بداية الانتفاضة الثانية وحتى نهاية العام 2008 استشهد 5,901 فلسطيني، منهم 5.6% فقط من الإناث⁸. وعلى ذلك يمكن تفسير توسع الهوة بأن الآثار المباشرة قصيرة المدى كانت مسيطرة على فجوة الأعمار بسبب استشهاد عدد كبير نسبياً من الذكور اليافعين.

⁷ http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/nakba_61.pdf

⁸ http://www.btselem.org/arabic/statistics/first_intifada_tables

2- سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت في الضفة 45.2%، في حين لم تتعدَّ 40.4% في قطاع غزة خلال الربع الثالث 2012. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة (15.2% مقارنة مع 18.2%).

بلغت نسبة المشاركة في القوة العاملة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الثالث من العام 2012 في الضفة والقطاع 43.4% مقارنة مع 43.6% في الربع الثاني لعام 2012. كما انخفضت نسبة المشاركة بنحو 0.2 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. ويظهر جدول 2-1 استمرار التفاوت ما

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس، الربع الأول 2011- الربع الثالث 2012 (%)

| المنطقة والجنس | الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | العام 2011 | الربع الأول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 |
|----------------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------|------------------|-------------------|-------------------|
| كلا الجنسين | | | | | | | | |
| الضفة الغربية | 43.2 | 45.3 | 46.2 | 47.3 | 45.5 | 45.4 | 45.4 | 45.2 |
| قطاع غزة | 37.0 | 38.1 | 39.0 | 39.5 | 38.4 | 40.3 | 40.3 | 40.4 |
| الضفة والقطاع | 41.0 | 42.7 | 43.6 | 44.4 | 43.0 | 43.4 | 43.6 | 43.4 |
| ذكور | | | | | | | | |
| الضفة الغربية | 69.0 | 71.2 | 73.1 | 72.2 | 71.4 | 71.5 | 71.5 | 71.4 |
| قطاع غزة | 62.5 | 64.0 | 64.3 | 64.8 | 63.9 | 65.1 | 65.1 | 65.0 |
| الضفة والقطاع | 66.7 | 68.6 | 70.0 | 69.5 | 68.7 | 68.9 | 69.2 | 69.1 |
| إناث | | | | | | | | |
| الضفة الغربية | 16.7 | 18.8 | 18.6 | 21.6 | 19.0 | 18.6 | 18.6 | 18.2 |
| قطاع غزة | 11.0 | 11.6 | 13.2 | 13.6 | 12.4 | 14.9 | 14.9 | 15.2 |
| الضفة والقطاع | 14.7 | 16.2 | 16.7 | 18.7 | 16.6 | 17.3 | 17.3 | 17.1 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012، مسح القوى العاملة، الربع الأول 2011، والربع الثالث 2012.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية

حسب مكان العمل، الربع الأول 2011- الربع الثالث 2012

| مكان العمل | الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | العام 2011 | الربع الأول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 |
|-------------------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------|------------------|-------------------|-------------------|
| القوة البشرية (ألف) | 2,432 | 2,455 | 2,477 | 2,500 | 2,465 | 2,523 | 2,546 | 2,569 |
| القوى العاملة (ألف) | 997 | 1,048 | 1,108 | 1,111 | 1,059 | 1,095 | 1,109 | 1,116 |
| عدد العاملين (ألف) | 780 | 852 | 839 | 878 | 838 | 834 | 877 | 845 |
| الضفة الغربية (%) | 61.2 | 60.7 | 59.7 | 62.1 | 61.4 | 60.9 | 60.5 | 59.4 |
| قطاع غزة (%) | 28.8 | 29.4 | 29.9 | 28.3 | 28.8 | 29.9 | 30.3 | 30.2 |
| إسرائيل والمستوطنات (%) | 10.0 | 9.9 | 10.4 | 9.6 | 9.8 | 9.2 | 9.2 | 10.4 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012، مسح القوى العاملة، الربع الأول 2011، والربع الثالث 2012.

3.8%. ويبدو أن معظم الانخفاض حدثت بالنسبة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر (انظر جدول 2-4). وعند مقارنة الربع الثالث لعام 2011 مع الربع الثالث لعام

تشير البيانات الربعية إلى انخفاض أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 877 ألف في الربع الثاني من العام 2012 إلى 845 ألف في الربع الثالث 2012، أي انخفاض نسبته

2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنحو 6 آلاف عامل. توزع 59.4% في الضفة الغربية، و30.2% في غزة، و10.4% العاملون خلال الربع الثالث 2012 حسب مكان العمل على يعملون في إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-2).

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والقطاع، الربع الأول 2011- الربع الثالث 2012 (%)

| القطاع | الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | العام 2011 | الربع الأول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 |
|---------------------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------|------------------|-------------------|-------------------|
| الأراضي الفلسطينية | | | | | | | | |
| قطاع عام | 22.9 | 21.6 | 22.8 | 22.6 | 22.2 | 23.1 | 21.9 | 22.9 |
| قطاع خاص | 63.3 | 64.8 | 63.1 | 64.8 | 64.5 | 64.2 | 65.6 | 63.6 |
| قطاعات أخرى | 3.8 | 3.7 | 3.7 | 3.0 | 3.5 | 3.5 | 3.3 | 3.1 |
| إسرائيل ومستوطنات | 10.0 | 9.9 | 10.4 | 9.6 | 9.8 | 9.2 | 9.2 | 10.4 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| الضفة الغربية | | | | | | | | |
| قطاع عام | 15.4 | 14.5 | 15.9 | 15.9 | 15.2 | 16.3 | 14.9 | 16.3 |
| قطاع خاص | 68.2 | 69.1 | 67.0 | 68.9 | 68.9 | 68.5 | 70.0 | 66.9 |
| قطاعات أخرى | 2.4 | 2.4 | 2.3 | 1.8 | 2.1 | 2.0 | 2.0 | 1.9 |
| إسرائيل ومستوطنات | 14 | 14.0 | 14.8 | 13.4 | 13.8 | 13.2 | 13.1 | 14.9 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| قطاع غزة | | | | | | | | |
| قطاع عام | 48.0 | 41.7 | 38.6 | 38.8 | 39.4 | 39.1 | 37.9 | 38.0 |
| قطاع خاص | 44.3 | 51.3 | 54.6 | 54.1 | 53.8 | 54.0 | 55.7 | 56.0 |
| قطاعات أخرى | 7.7 | 7.0 | 6.8 | 7.1 | 6.8 | 6.9 | 6.4 | 6.0 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، الربع الأول 2011، والربع الثالث 2012.

نسبة من يعمل لحسابه في قطاع غزة خلال الربع الثالث لعام 2012 بنسبة 15.4% مقارنة مع الربع السابق.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير طفيف في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربع الثالث لعام 2012 والربع المناظر 2011 (انظر الجدول 2-5). الاستثناء ربما هو في قطاع البناء والتشييد حيث ارتفعت نسبة العاملين فيه من 13.9 إلى 15.3 بين الأرباع المتناظرة. من جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية من 34.9% في الربع الثاني لعام 2012 إلى 36.4% في الربع الثالث لعام 2012.

يتبين من الجدول 2-3 زيادة عدد العاملين في القطاع العام في الضفة الغربية بمقدار 9% خلال الربع الثالث 2012 مقارنة مع الربع الذي سبقه على الرغم من الأزمة المالية التي تمر بها الحكومة. من جهة أخرى، يلاحظ أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث لعام 2012، مستوعباً 66.9% من مجمل العاملين. أما في غزة، فإن القطاع العام كان يشغل أكثر من ثلث العاملين هناك.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى انخفاض نسبة أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر في الأراضي الفلسطينية بين الربع الثاني لعام 2012 والربع الثالث لعام 2012 (انظر جدول 2-4). كما يلاحظ ارتفاع

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأربع الأعوام، الربع الأول 2011- الربع الثالث 2012 (%)

| المنطقة والحالة العملية | الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | العام 2011 | الربع الأول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 |
|---------------------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------|------------------|-------------------|-------------------|
| الضفة الغربية | | | | | | | | |
| صاحب عمل | 8.0 | 7.6 | 7.4 | 6.5 | 7.4 | 7.6 | 7.2 | 7.5 |
| يعمل لحسابه | 18.9 | 19.0 | 18.8 | 18.8 | 18.9 | 19.0 | 19.0 | 18.2 |
| مستخدم بأجر | 66.7 | 64.7 | 64.0 | 61.3 | 64.1 | 63.2 | 63.1 | 65.0 |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر | 6.4 | 8.7 | 9.8 | 13.4 | 9.6 | 9.5 | 10.7 | 9.3 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| قطاع غزة | | | | | | | | |
| صاحب عمل | 3.0 | 3.0 | 5.7 | 3.7 | 3.9 | 2.9 | 3.2 | 5.0 |
| يعمل لحسابه | 18.7 | 20.3 | 15.8 | 16.3 | 17.7 | 16.5 | 15.5 | 17.9 |
| مستخدم بأجر | 73.9 | 70.3 | 71.8 | 75.1 | 72.7 | 74.4 | 74.2 | 70.7 |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر | 4.4 | 6.4 | 6.7 | 4.9 | 5.7 | 6.2 | 7.1 | 6.4 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| الأراضي الفلسطينية | | | | | | | | |
| صاحب عمل | 6.6 | 6.3 | 6.9 | 5.7 | 6.4 | 6.2 | 6.0 | 6.7 |
| يعمل لحسابه | 18.8 | 19.4 | 17.9 | 18.1 | 18.6 | 18.8 | 18.0 | 18.1 |
| مستخدم بأجر | 68.8 | 66.4 | 66.4 | 65.2 | 66.6 | 66.5 | 66.5 | 66.8 |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر | 5.8 | 7.9 | 8.8 | 11.0 | 8.4 | 8.5 | 9.5 | 8.4 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، الربع الأول 2011، والربع الثالث 2012.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة، الربع الأول 2011- الربع الثالث 2012 (%)

| النشاط الاقتصادي والمنطقة | الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | العام 2011 | الربع الأول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 |
|---------------------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------|------------------|-------------------|-------------------|
| الأراضي الفلسطينية | | | | | | | | |
| الزراعة والصيد والحراة | 10.6 | 11.5 | 10.9 | 14.4 | 11.9 | 10.5 | 12.7 | 10.3 |
| محاجر وصناعة تحويلية | 11.5 | 12.3 | 12.1 | 11.3 | 11.8 | 12.2 | 11.7 | 11.3 |
| البناء والتشييد | 13.8 | 14.5 | 13.9 | 13.3 | 13.9 | 13.5 | 14.7 | 15.3 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 20.0 | 20.4 | 21.0 | 19.6 | 20.3 | 20.1 | 19.7 | 19.9 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 6.4 | 6.1 | 6.0 | 6.0 | 6.1 | 6.6 | 6.3 | 6.8 |
| خدمات وغيرها | 37.7 | 35.2 | 36.1 | 35.4 | 36.0 | 37.1 | 34.9 | 36.4 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| الضفة الغربية | | | | | | | | |
| الزراعة والصيد والحراة | 10.6 | 12.3 | 11.5 | 16.4 | 12.8 | 11.4 | 14.4 | 11.4 |
| محاجر وصناعة تحويلية | 14.1 | 15.0 | 14.7 | 13.6 | 14.4 | 14.9 | 14.4 | 14.1 |
| البناء والتشييد | 17.4 | 18.0 | 17.3 | 15.8 | 17.1 | 16.4 | 17.4 | 18.0 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 21.3 | 20.9 | 21.9 | 20.1 | 21.0 | 21.4 | 20.4 | 20.9 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 5.9 | 5.6 | 5.4 | 5.2 | 5.5 | 5.6 | 5.9 | 5.7 |
| خدمات وغيرها | 30.7 | 28.2 | 29.2 | 28.9 | 29.2 | 30.3 | 27.5 | 29.9 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

| الربع الثالث 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الأول 2012 | العام 2011 | الربع الرابع 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الاول 2011 | النشاط الاقتصادي والمنطقة |
|----------------------|----------------------|---------------------|---------------|----------------------|----------------------|----------------------|---------------------|------------------------------|
| قطاع غزة | | | | | | | | |
| 7.8 | 8.9 | 8.4 | 9.6 | 9.1 | 9.3 | 9.5 | 10.5 | الزراعة والصيد والحراجه |
| 4.6 | 5.4 | 5.9 | 5.5 | 5.5 | 5.8 | 5.7 | 5.0 | محاجر وصناعة تحويلية |
| 9.0 | 8.7 | 6.7 | 6.0 | 6.8 | 6.0 | 6.2 | 4.9 | البناء والتشييد |
| 17.6 | 18.1 | 16.9 | 18.4 | 18.5 | 18.8 | 19.4 | 16.8 | التجارة والمطاعم والفنادق |
| 9.3 | 7.3 | 8.9 | 7.6 | 8.1 | 7.3 | 7.2 | 7.6 | النقل والتخزين والاتصالات |
| 51.7 | 51.6 | 53.2 | 52.9 | 52.0 | 52.8 | 52.0 | 55.2 | خدمات وغيرها |
| 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | المجموع |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012، مسح القوى العاملة، الربع الاول 2011، والربع الثالث 2012.

2-2 البطالة

بلغ معدل البطالة في الربع الثالث 2012 في الأراضي الفلسطينية 24.3% (20.4% في الضفة الغربية و31.9% في قطاع غزة). ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 3 نقاط مئوية مقارنة مع الربع الثاني 2012، وارتفاعاً بنحو نقطتين بين الأرباع المتتالية (انظر جدول 2-6).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر)

في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس، الربع الاول 2011 - الربع الثالث 2012 (%)

| الربع الثالث 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الاول 2012 | العام 2011 | الربع الرابع 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الاول 2011 | المنطقة والجنس |
|---------------------------|----------------------|---------------------|---------------|----------------------|----------------------|----------------------|---------------------|-------------------|
| الأراضي الفلسطينية | | | | | | | | |
| 20.7 | 18.8 | 22.0 | 19.2 | 19.3 | 20.5 | 16.4 | 20.5 | ذكور |
| 39.0 | 29.5 | 31.5 | 28.4 | 27.2 | 30.5 | 28.6 | 27.3 | إناث |
| 24.3 | 20.9 | 23.9 | 20.9 | 21.0 | 22.4 | 18.7 | 21.7 | المجموع |
| الضفة الغربية | | | | | | | | |
| 17.9 | 16.1 | 18.6 | 15.9 | 15.5 | 18.3 | 13.4 | 16.3 | ذكور |
| 30.1 | 21.4 | 25.5 | 22.6 | 20.3 | 25.3 | 23.3 | 21.8 | إناث |
| 20.4 | 17.1 | 20.1 | 17.3 | 16.6 | 19.7 | 15.4 | 17.4 | المجموع |
| قطاع غزة | | | | | | | | |
| 26.0 | 24.1 | 28.4 | 25.8 | 27.0 | 24.9 | 22.4 | 28.9 | ذكور |
| 57.7 | 47.2 | 46.5 | 44.0 | 46.4 | 43.4 | 43.6 | 42.1 | إناث |
| 31.9 | 28.4 | 31.5 | 28.7 | 30.3 | 28.0 | 25.6 | 30.8 | المجموع |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012، مسح القوى العاملة، الربع الاول 2011، والربع الثالث 2012.

(73.8% للشابات و36.3% للشباب). هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-7).

ومن مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2012 ما يلي:

✧ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 42.2%

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية، الربع الأول 2011 - الربع الثالث 2012 (%)

| الربع الثالث 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الأول 2012 | العام 2011 | الربع الرابع 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الأول 2011 | الفئات العمرية |
|----------------------|----------------------|---------------------|---------------|----------------------|----------------------|----------------------|---------------------|----------------|
| كلا الجنسين | | | | | | | | |
| 42.2 | 34.3 | 40.4 | 35.7 | 36.4 | 37.9 | 30.3 | 38.2 | 24-15 |
| 25.6 | 23.9 | 24.8 | 21.7 | 21.5 | 22.5 | 20.6 | 22.5 | 34-25 |
| 12.5 | 10.5 | 13.7 | 12.0 | 11.2 | 14.2 | 10.2 | 12.2 | 44-35 |
| 13.6 | 12.2 | 14.5 | 13.0 | 13.3 | 12.8 | 12.1 | 13.6 | 54-45 |
| 8.1 | 7.7 | 10.9 | 8.9 | 8.2 | 8.1 | 9.8 | 10.0 | +55 |
| 24.3 | 20.9 | 23.9 | 20.9 | 21.0 | 22.4 | 18.7 | 21.7 | المجموع |
| ذكور | | | | | | | | |
| 36.3 | 30.5 | 36.9 | 32.3 | 32.8 | 34.0 | 26.4 | 35.3 | 24-15 |
| 18.6 | 18.9 | 20.2 | 17.5 | 17.0 | 17.7 | 16.0 | 19.6 | 34-25 |
| 11.4 | 10.5 | 13.9 | 12.2 | 11.9 | 14.8 | 9.6 | 12.3 | 44-35 |
| 15.2 | 13.7 | 16.0 | 14.9 | 16.1 | 14.6 | 13.3 | 15.6 | 54-45 |
| 9.2 | 9.5 | 13.2 | 10.4 | 9.7 | 9.6 | 11.3 | 10.9 | +55 |
| 20.7 | 18.8 | 22.0 | 19.2 | 19.3 | 20.5 | 16.4 | 20.5 | المجموع |
| إناث | | | | | | | | |
| 73.8 | 56.1 | 58.1 | 53.5 | 51.5 | 58.1 | 51.0 | 53.8 | 24-15 |
| 48.1 | 41.0 | 40.2 | 37.0 | 36.7 | 40.0 | 37.3 | 33.8 | 34-25 |
| 17.0 | 10.6 | 12.8 | 11.0 | 8.6 | 11.4 | 12.9 | 11.9 | 44-35 |
| 6.3 | 5.7 | 7.1 | 4.2 | 2.0 | 5.1 | 6.9 | 3.1 | 54-45 |
| 2.7 | 1.3 | 0.7 | 2.3 | 1.4 | 0.9 | 3.0 | 4.5 | +55 |
| 39.0 | 29.5 | 31.5 | 28.4 | 27.2 | 30.5 | 28.6 | 27.3 | المجموع |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، الربع الأول 2011، والربع الثالث 2012.

✧ أنها متمركزة في أوساط الأكثر تعليماً بالنسبة للإناث: بلغ معدل البطالة بين الإناث ذوات التعليم 13 سنة فأكثر 50.9% خلال الربع الثالث 2012 مقارنة بمعدل بطالة متدني للغاية في أوساط الإناث غير المتعلّقات الداخليات في سوق العمل (انظر الجدول 2-8). ولكن يلاحظ أن الأمر معكوس في أوساط الذكور، إذ أن البطالة تقل مع ازدياد سنوات التعليم.

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية، الربع الأول 2011 - الربع الثالث 2012 (%)

| الربع الثالث 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الأول 2012 | العام 2011 | الربع الرابع 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الأول 2011 | عدد السنوات الدراسية |
|----------------------|----------------------|---------------------|---------------|----------------------|----------------------|----------------------|---------------------|-------------------------|
| كلا الجنسين | | | | | | | | |
| 12.0 | 7.9 | 4.6 | 11.8 | 10.4 | 10.4 | 11.9 | 15.5 | 0 |
| 18.8 | 18.5 | 24.8 | 19.8 | 19.1 | 20.3 | 16.5 | 23.1 | 6-1 |
| 22.5 | 19.6 | 23.1 | 20.4 | 20.0 | 21.5 | 17.8 | 22.6 | 9-7 |
| 21.4 | 18.2 | 22.1 | 19.2 | 19.8 | 20.4 | 16.1 | 20.5 | 12-10 |
| 29.8 | 25.5 | 26.2 | 23.7 | 23.7 | 26.0 | 22.8 | 22.1 | +13 |
| 24.3 | 20.9 | 23.9 | 20.9 | 21.0 | 22.4 | 18.7 | 21.7 | المجموع |
| ذكور | | | | | | | | |
| 22.4 | 17.6 | 6.9 | 20.6 | 20.4 | 19.9 | 18.5 | 23.4 | 0 |
| 21.3 | 21.5 | 27.6 | 22.2 | 22.2 | 22.7 | 18.4 | 25.6 | 6-1 |

| عدد السنوات الدراسية | الربع الاول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | العام 2011 | الربع الأول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 |
|----------------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------|------------------|-------------------|-------------------|
| 9-7 | 23.4 | 18.6 | 22.2 | 21.6 | 21.5 | 24.6 | 20.8 | 23.6 |
| 12-10 | 20.6 | 16.4 | 21.0 | 20.6 | 19.7 | 22.5 | 18.9 | 21.5 |
| +13 | 15.1 | 13.1 | 17.2 | 14.0 | 14.9 | 16.6 | 15.6 | 16.9 |
| المجموع | 20.5 | 16.4 | 20.5 | 19.3 | 19.2 | 22.0 | 18.8 | 20.7 |
| إناث | | | | | | | | |
| 0 | 4.1 | 5.1 | 1.8 | - | 2.4 | 2.2 | 1.3 | 1.2 |
| 6-1 | 2.2 | 4.3 | 3.6 | 1.5 | 2.9 | 4.2 | 1.9 | 1.8 |
| 9-7 | 9.9 | 7.4 | 12.2 | 6.1 | 8.6 | 6.9 | 6.9 | 8.9 |
| 12-10 | 19.5 | 12.6 | 14.0 | 12.9 | 14.5 | 19.0 | 11.4 | 20.8 |
| +13 | 34.9 | 39.2 | 41.0 | 39.5 | 38.8 | 42.0 | 42.6 | 50.9 |
| المجموع | 27.3 | 28.6 | 30.5 | 27.2 | 28.4 | 31.5 | 29.5 | 39.0 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012، مسح القوى العاملة، الربع الأول 2011، والربع الثالث 2012.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

2012. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 11.4%، (أي من بين 100 خريج هنالك حوالي 12 عاطل عن العمل من تخصص القانون). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وأعداد المعلمين المعدل الأعلى من العاطلين عن العمل بين كافة التخصصات، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 48.6% خلال الربع الثالث 2012.

يسجل الجدول 2-9 معدل البطالة بين الأفراد الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية وفقاً للتخصص. يلاحظ ارتفاع نسبة الخريجين العاطلين عن العمل خلال الربع الثالث 2012 (إلى 32%) مقارنة مع الربع السابق (27.2%) وارتفاعها أيضاً مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (27.3%). وكانت أقل معدلات البطالة بين خريجي تخصص القانون خلال الربع الثالث

جدول 2-9: توزيع العاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون

مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص،
الربع الثالث 2011 - الربع الثالث 2012 (%)

| التخصص | الربع الثالث 2011 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 |
|-----------------------------|-------------------|-------------------|-------------------|
| علوم تربوية وإعداد معلمين | 42.0 | 39.3 | 48.6 |
| علوم إنسانية | 26.1 | 29.5 | 36.5 |
| العلوم الاجتماعية والسلوكية | 27.8 | 29.2 | 34.6 |
| الصحافة والاعلام | 36.8 | 41.2 | 38.9 |
| الأعمال التجارية والإدارية | 26.8 | 25.9 | 31.4 |
| القانون | 20.7 | 22.9 | 11.4 |
| العلوم الطبيعية | 16.9 | 17.5 | 26.2 |
| الرياضيات وإحصاء | 26.3 | 25.5 | 29.8 |
| الحاسوب | 39.2 | 29.0 | 31.0 |
| الهندسة والمهن الهندسية | 26.5 | 23.3 | 25.6 |
| العلوم المعمارية والبناء | 21.8 | 11.9 | 12.2 |
| الصحة | 19.5 | 19.7 | 22.0 |
| الخدمات الشخصية | 19.4 | 17.3 | 34.3 |
| باقي التخصصات | 19.0 | 24.9 | 29.9 |
| المجموع | 27.3 | 27.2 | 32.0 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012، مسح القوى العاملة، الربع الثالث 2011، الربع الثالث 2012.

2-4 الأجر وساعات العمل

شهد متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية استقراراً بين الربع الثاني لعام 2012 والربع الثالث لعام 2012، وارتفاعاً بمقدار 3.8% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. وفي قطاع غزة ارتفع متوسط أجر بمقدار 2.7% بين الربعين المتتاليين وبنحو 11% بين الربعين المتناظرين. وشهد أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات ارتفاعاً بمقدار 2.5% بين الربعين المتتاليين وارتفاع بمقدار 1.7% بين الربعين المتناظرين.

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل، الربع الثالث 2011- الربع الثالث 2012 (%)

| مكان العمل | متوسط الساعات الأسبوعية | متوسط أيام العمل الشهرية | متوسط الأجر اليومي | الأجر الوسيط اليومي |
|--------------------------|-------------------------|--------------------------|--------------------|---------------------|
| الربع الثالث 2011 | | | | |
| الضفة الغربية | 43.4 | 22.6 | 84.3 | 76.9 |
| قطاع غزة | 38.2 | 23.4 | 59.3 | 46.2 |
| إسرائيل والمستوطنات | 38.8 | 21.2 | 164.5 | 153.8 |
| المجموع | 41.2 | 22.5 | 92.6 | 76.9 |
| الربع الرابع 2011 | | | | |
| الضفة الغربية | 43.7 | 22.5 | 85.7 | 76.9 |
| قطاع غزة | 36.9 | 23.3 | 60.6 | 50.0 |
| إسرائيل والمستوطنات | 40.1 | 21.3 | 159.6 | 153.8 |
| المجموع | 41.4 | 22.5 | 91.1 | 76.9 |
| الربع الأول 2012 | | | | |
| الضفة الغربية | 43.0 | 22.4 | 85.4 | 76.9 |
| قطاع غزة | 36.9 | 23.5 | 63.9 | 50.0 |
| إسرائيل والمستوطنات | 41.2 | 20.7 | 162.0 | 153.8 |
| المجموع | 41.1 | 22.4 | 90.9 | 76.9 |
| الربع الثاني 2012 | | | | |
| الضفة الغربية | 43.8 | 22.3 | 87.4 | 76.9 |
| قطاع غزة | 37.8 | 23.6 | 64.3 | 50.0 |
| إسرائيل والمستوطنات | 41.8 | 20.3 | 163.2 | 153.8 |
| المجموع | 41.9 | 22.3 | 92.1 | 76.9 |
| الربع الثالث 2012 | | | | |
| الضفة الغربية | 43.1 | 22.2 | 87.5 | 76.9 |
| قطاع غزة | 37.8 | 24.3 | 66.1 | 53.8 |
| إسرائيل والمستوطنات | 39.7 | 20.5 | 167.4 | 153.8 |
| المجموع | 41.1 | 22.5 | 96.0 | 80.0 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح القوى العاملة، الربع الأول 2011، الربع الثالث 2012.

بالضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 70% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجر بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال الربع الثالث 2012، فقد

ما زالت الهوة بين متوسط الأجر في الضفة والقطاع واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 75.5% فقط من متوسط الأجر في الضفة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر في مستوى الأجر مقارنة

المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون¹⁰.

استحوذ قطاع المنظمات الأهلية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثالث من العام

2012 بنسبة 43% (414 شاغر)، يليه القطاع الخاص بنسبة 40% (371 شاغر)، ومن ثم القطاع الحكومي التي كانت حصته 17% (167 شاغر). وقد ارتفعت حصة كل من القطاع العام وقطاع المنظمات الأهلية من إجمالي الشواغر المعلن عنها بنسب 48% و12% على التوالي، بينما انخفضت حصة القطاع الخاص بنسبة 21% مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام (انظر جدول 2-11).

كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنوات والأرباع السابقة. ويلاحظ انخفاض ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في كل من الضفة الغربية وإسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-10).

5-2 اعلانات الوظائف الشاغرة⁹

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثالث من العام 2012 نحو 952 وظيفة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 12% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 20% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر جدول 2-11). ومن الجدير ذكره أن هنالك 69 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. ولا بد من التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني والثالث من العام 2012، والربع الثالث 2011

| | الربع الثالث 2012 | | | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2011 | |
|------------------------------|-------------------|-----|-------|-------------------|-------------------|--|
| | تموز | آب | أيلول | | | |
| حسب القطاع | | | | | | |
| القطاع الخاص | 121 | 125 | 125 | 533 | 514 | |
| القطاع العام | 78 | 66 | 23 | 128 | 123 | |
| المنظمات غير الحكومية | 175 | 123 | 116 | 422 | 556 | |
| حسب المنطقة الجغرافية | | | | | | |
| شمال الضفة | 39 | 27 | 23 | 160 | 176 | |
| وسط الضفة | 252 | 187 | 168 | 703 | 753 | |
| جنوب الضفة | 49 | 74 | 42 | 125 | 161 | |
| قطاع غزة | 34 | 26 | 31 | 95 | 103 | |
| حسب الدرجة العلمية | | | | | | |
| ماجستير فأعلى | 32 | 17 | 14 | 107 | 68 | |
| بكالوريوس | 264 | 200 | 188 | 698 | 887 | |
| دبلوم | 41 | 51 | 18 | 88 | 98 | |
| أقل من ذلك | 37 | 46 | 44 | 190 | 140 | |
| المجموع | | | | | | |
| | 374 | 314 | 264 | 1,083 | 1,193 | |

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني

www.jobs.ps

⁹ قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.
¹⁰ تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 33%، يليه الطلب على كل من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية وتخصصات العلوم التطبيقية بنسب 23%، و21% على التوالي، بينما بلغت نسبة الطلب على التخصصات والمهن الأخرى والعلوم الطبية والصحية نحو 13%، و10% على التوالي. ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (96%) (انظر جدول 2-12).

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر المعلن عنها حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 64%، في حين كانت حصة كل من جنوب وشمال الضفة 17% و9% على التوالي. أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته من الشواغر المعلن عنها حوالي 10%. وفيما يتعلق بتوزيع الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي المطلوب، فقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 68% (انظر جدول 2-11).

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الثالث 2012

| المجموع | قطاع غزة | | | الضفة الغربية | | | التخصص |
|------------|-----------|----------|----------|---------------|------------|------------|---|
| | قطاع أهلي | قطاع خاص | قطاع عام | قطاع أهلي | قطاع خاص | قطاع عام | |
| 93 | 2 | 0 | 0 | 44 | 29 | 18 | علوم طبية وصحية |
| 221 | 36 | 0 | 0 | 103 | 50 | 32 | علوم إنسانية واجتماعية |
| 196 | 15 | 1 | 2 | 45 | 79 | 54 | علوم تطبيقية |
| 314 | 32 | 1 | 0 | 122 | 109 | 50 | علوم إدارية واقتصادية |
| 128 | 2 | 0 | 0 | 13 | 102 | 11 | أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ) |
| 952 | 87 | 2 | 2 | 327 | 369 | 165 | المجموع |

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

3- المالية العامة¹¹

وللحد من تداعيات أزمة ارتفاع الأسعار قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من القرارات أهمها تجميد رفع أسعار المحروقات والتراجع عن رفع ضريبة القيمة المضافة بمقدار نقطة مئوية (الاكتفاء بـ ½ نقطة) وتشديد الرقابة على الأسعار. كما قررت اجراء تقليص إضافي في موازنة المؤسسات الرسمية (باستثناء الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية).

شهد الربع الثالث من العام 2012 تطورات سلبية في الوضع المالي للسلطة الفلسطينية انعكست في تأخير صرف الرواتب. ولقد تم لاحقاً دفع الرواتب على دفعات بعد قيام السعودية والإمارات العربية بتقديم دعم لخزينة السلطة، والحصول مقدماً على دفعات من حساب المقاصة. ولقد واكب ذلك حراك شعبي ضد موجة الغلاء التي تشهدها الأراضي الفلسطينية خصوصاً جراء ارتفاع أسعار المحروقات وضريبة القيمة المضافة.

¹¹ بيانات العمليات المالية منشورة بالشكل وقد تم أخذ سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر وتحولها للدولار ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع. البيانات الواردة بخصوص الربع الثالث من العام 2012 هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحديث والتقيح. الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة.

- السلطة الفلسطينية مقدماً لحوالي 191 مليون دولار كمدفوعات نقدية على حساب بند المقاصة.
- ✧ تراجع إجمالي النفقات العامة بنحو 2.7% (إلى 805.9 مليون دولار)، جزاء تراجع مدفوعات غير الأجور في سياق الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة.
- ✧ انخفاض العجز الجاري إلى 35.2 مليون دولار، أو ما يعادل 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 10.6% في الربع السابق.
- ✧ تراجع في الرصيد القائم من الدين العام بنسبة وصلت 6% (ليستقر عند 2,203.3 مليون دولار).

وبالاستناد إلى البيانات المالية يمكن إيجاز التطورات في أداء المالية العامة خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة مع الربع السابق كما يلي (مع التأكيد بأن هذه الأرقام هي أرقام الموازنة على الأساس النقدي، وهي تختلف بصورة ملموسة عن الأرقام على أساس "الالتزام"، أي لا تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المتراكمة على السلطة والتي لم تقم بتسديدها فعلياً).

- ✧ ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 29% (إلى 947.3 مليون دولار)، على خلفية استلام

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث 2012 (أساس نقدي)

(مليون دولار)

| 2012 | | 2011 | | | | | البيان |
|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|---|
| الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| 947.3 | 734.5 | 770.8 | 668.3 | 1,005.0 | 683.4 | 796.9 | إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) |
| 714.1 | 496.8 | 559.6 | 514.2 | 545.2 | 536.1 | 580.6 | إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) |
| 742.0 | 501.3 | 559.8 | 514.2 | 545.2 | 538.7 | 591.5 | الإيرادات المحلية |
| 106.8 | 99.8 | 153.5 | 123.3 | 102.5 | 121.6 | 134.8 | الإيرادات الضريبية |
| 80.6 | 48.2 | 48.6 | 41.2 | 66.1 | 68.4 | 44.4 | الإيرادات غير الضريبية |
| 554.6 | 353.2 | 357.7 | 349.7 | 376.6 | 348.8 | 412.3 | إيرادات مقاصة * |
| 27.9 | 4.5 | 0.2 | - | - | 2.6 | 10.9 | ارجاعات ضريبية |
| 233.2 | 237.7 | 211.2 | 154.1 | 459.8 | 147.3 | 216.3 | المنح والمساعدات الخارجية |
| 181.1 | 204.5 | 197.0 | 132.6 | 362.9 | 122.0 | 191.1 | لدعم الموازنة |
| 52.1 | 33.2 | 14.2 | 21.5 | 96.9 | 25.2 | 25.2 | لدعم المشاريع التطويرية |
| 805.9 | 828.3 | 717.7 | 809.2 | 764.6 | 889.5 | 793.5 | إجمالي النفقات العامة |
| 749.3 | 777.5 | 675.3 | 734.8 | 715.5 | 780.0 | 730.4 | النفقات الجارية، ومنها: |
| 410.2 | 420.4 | 403.0 | 393.6 | 409.4 | 448.8 | 427.2 | الأجور والرواتب |
| 284.6 | 324.3 | 233.0 | 293.4 | 277.8 | 301.5 | 270.1 | نفقات غير الأجور |
| 54.4 | 32.9 | 39.3 | 47.9 | 28.3 | 29.8 | 33.1 | صافي الإقراض |
| 56.6 | 50.8 | 42.4 | 74.4 | 49.1 | 109.4 | 63.2 | النفقات التطويرية |
| 4.5 | 17.6 | 28.1 | 52.9 | (47.7) | 84.2 | 38.0 | ممولة من قبل الخزينة |
| 52.1 | 33.2 | 14.2 | 21.5 | 96.9 | 25.2 | 25.2 | ممولة من قبل الدول المانحة |
| (35.2) | (280.7) | (115.7) | (220.6) | (170.3) | (243.9) | (149.8) | العجز/الفائض الجاري |
| (91.8) | (331.5) | (158.1) | (295.0) | (219.4) | (353.4) | (213.0) | العجز/الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات) |
| 141.4 | (93.8) | 53.1 | (140.9) | 240.4 | (206.1) | 3.3 | العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات) |
| (141.4) | 93.8 | (53.1) | 140.9 | (240.4) | 206.1 | (3.3) | التمويل |
| (157.0) | 94.8 | (56.7) | 134.2 | (229.7) | 183.4 | 13.1 | صافي التمويل من المصارف المحلية |
| 15.6 | (1.0) | 3.6 | 6.7 | (10.6) | 22.8 | (16.5) | الرصيد المتبقي |

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) - جدول رقم (3).

* تتضمن إيرادات المقاصة مدفوعات نقدية مقدمة تمت في شهري تموز وأيلول بحوالي 191 مليون دولار

خلال نفس الفترة. وعند استعراض مكونات إجمالي الإيرادات المحلية تشير البيانات إلى استحواذ إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنسبة 75% تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 14%، ثم الإيرادات غير الضريبية بنسبة 11%.

فيما يخص إيرادات المقاصة فقد ارتفعت بشكل لافت للانتباه خلال الربع الثالث من عام 2012 بنسبة 57% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 554.6 مليون دولار. كما أنها كانت أعلى بنسبة 47.3% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011¹². ويعود ذلك إلى أن السلطة الفلسطينية حصلت على دفعات نقدية اضافية من المقاصة خلال شهري تموز وأيلول. وبشكل عام فإن مساهمة إيرادات المقاصة في الإيرادات المحلية الصافية هي في تحسن منذ العام 2010، فقد ارتفع المستحق منها شهرياً للسلطة الفلسطينية بالمعدل من 105 مليون دولار إلى 121 مليون دولار خلال العام 2012، نتيجةً لحزمة من الإجراءات والتدابير الإدارية التي تمت بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي منذ العام 2011 بهدف رفع مستوى تحصيل هذا البند¹³.

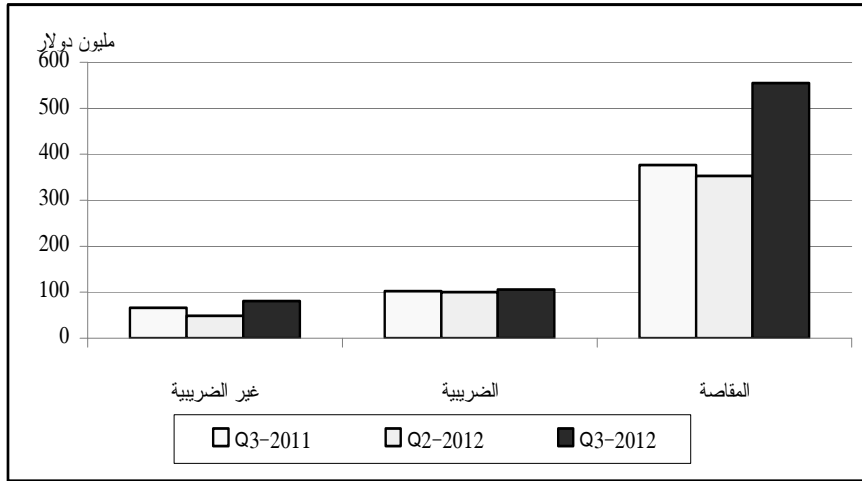
أما عند المقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، فإن إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) انخفضت بنحو 5.7%، وذلك بسبب انخفاض المنح والمساعدات إلى النصف تقريباً. ونظراً لارتفاع النفقات العامة بنحو 5.4% خلال نفس الفترة. وقد أدى ذلك إلى تراجع الفائض الكلي بعد المساعدات إلى نحو 141.5 مليون دولار مقارنة بنحو 240.4 مليون دولار خلال الربع المناظر من العام 2011.

ويعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية وفقاً للأساس النقدي خلال الربع الثالث من العام 2012:

3-1 الإيرادات والمنح

ارتفع صافي الإيرادات العامة والمنح بنسبة 29% خلال الربع الثالث من عام 2012 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 947.3 مليون دولار، جراء ارتفاع الإيرادات المحلية الصافية. في حين لم يطرأ تغير يُذكر على المنح والمساعدات الخارجية

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

¹² إيرادات المقاصة يتم تحصيلها بالاشيك، وعليه فإن القيمة الاسمية لهذا البند مقوماً بالدولار تتأثر بتذبذبات سعر صرف الدولار مقابل الشيك. بلغت الزيادة في إيرادات المقاصة بين الربعين المتناظرين، كما تم تحصيلها بالاشيك، نحو 65%.

¹³ اشتملت هذه الإجراءات على مجموعة من التفاهات تمثلت في أن يتم تقدير المقاصة وفقاً لقاعدة بيانات الجانب الإسرائيلي حول التجارة في ما بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة، وأن يتم تسوية فواتير الكهرباء المستحقة لشركة الكهرباء الإسرائيلية مع وزارة المالية الفلسطينية بشكل مباشر وعدم اقتطاعها تلقائياً من المقاصة إلا بعد الرجوع لوزارة المالية الفلسطينية.

إيرادات المقاصة (أساس الالتزام) يعرض الجدول 2-3 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 363.7 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2012 متراجعةً بنحو 1.6% عن الربع السابق ونحو 4.0% مقارنة بالربع المناظر. وعند النظر في مكونات المقاصة يُلاحظ أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاث في إيرادات المقاصة (الجمارك، والقيمة المضافة، والمحروقات) متساوية، الثلث تقريباً لكل بند، بأفضلية بسيطة لصالح الجمارك.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية فقد ارتفعت في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني بنسبة 7% لتبلغ 106.8 مليون دولار. كما كانت أعلى بمقدار 4.2% عن مثيلتها في الربع المناظر من العام 2011. أما فيما يخص الإيرادات غير الضريبية فقد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث من العام 2012 لتبلغ حوالي 80.6 مليون دولار مقارنة بنحو 48.2 مليون دولار في الربع السابق، وذلك على خلفية تحقق عوائد غير اعتيادية من قبل شركات الاتصالات لصالح السلطة الفلسطينية.

جدول 2-3: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام*

| 2012 | | | | | | | 2011 | | | البيان |
|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|-------------------------|--|--|--------|
| الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | البيان | | | |
| 363.7 | 369.7 | 357.2 | 351.3 | 379.0 | 365.4 | 329.6 | إيرادات مقاصة | | | |
| 131.1 | 124.0 | 123.8 | 126.2 | 132.6 | 130.0 | 115.9 | الجمارك | | | |
| 114.5 | 127.5 | 119.6 | 112.0 | 119.2 | 118.0 | 104.1 | القيمة مضافة | | | |
| 116.9 | 117.8 | 112.0 | 112.7 | 119.2 | 115.6 | 109.9 | المحروقات | | | |
| 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | ضريبة الشراء (المبيعات) | | | |
| 0.0 | 0.8 | 0.6 | 0.5 | 7.0 | 0.0 | 0.6 | ضريبة الدخل | | | |
| 1.2 | -0.5 | 1.2 | -0.1 | 1.1 | 1.8 | -0.8 | أخرى | | | |

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.
* تم استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها.

الربع السابق، غير أنها كانت أقل من نظيرتها في العام السابق بنحو النصف. وقد خصص نحو 77.6% من هذه المنح لدعم الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث.

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) المخصصة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، فقد بلغت خلال الربع الثالث من عام 2012 حوالي 233.2 مليون دولار، وهو تقريبا نفس المبلغ في

جدول 3-3: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثالث 2012

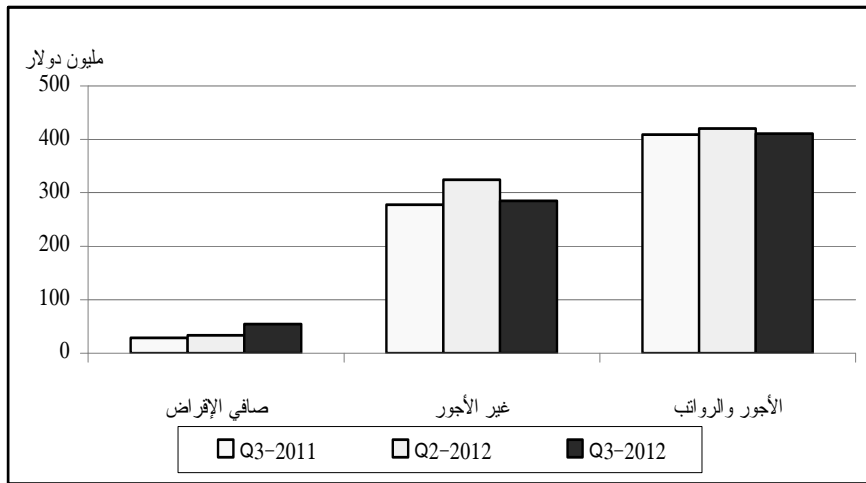
| 2012 | | | 2011 | | | | البيان |
|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|---|
| الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| 714.1 | 496.8 | 559.6 | 514.2 | 545.2 | 536.1 | 580.6 | إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) مليون دولار |
| 75.4 | 67.6 | 72.6 | 76.9 | 54.2 | 78.5 | 72.9 | نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%) |
| 95.2 | 63.9 | 82.9 | 70.0 | 76.2 | 68.7 | 79.5 | نسبة إلى النفقات الجارية (%) |
| 28.3 | 18.8 | 22.6 | 21.1 | 22.1 | 21 | 25.1 | نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) |
| 233.2 | 237.7 | 211.2 | 154.1 | 459.8 | 147.3 | 216.3 | إيرادات الخارجية (منح ومساعدات) مليون دولار |
| 24.6 | 32.4 | 27.4 | 23.1 | 45.8 | 21.5 | 27.1 | نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%) |
| 31.1 | 30.6 | 31.3 | 21 | 64.3 | 18.9 | 29.6 | نسبة إلى النفقات الجارية (%) |
| 9.3 | 9 | 8.5 | 6.3 | 18.6 | 5.8 | 9.3 | نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) |
| 2520 | 2638.1 | 2473.6 | 2442.3 | 2467.6 | 2550.9 | 2314.5 | إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)* |

المصدر: جدول رقم (1-3)
* مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة الحسابات القومية الربعي، 2012.

وأما النفقات التطويرية فقد ارتفعت، أيضاً، لتبلغ 56.6 مليون دولار مقارنة مع 50.8 مليون دولار خلال الربع السابق. علماً أن المخصص من المنح والمساعدات الخارجية نقداً للتمويل التطويري بلغ 52.1 مليون دولار.

أما صافي الإقراض¹⁵ فقد ارتفع خلال الربع الثالث من عام 2012 ليبلغ نحو 54.4 مليون دولار مقارنة بنحو 32.9 مليون دولار للربع السابق من نفس العام. علماً أن الوزن النسبي لهذا البند من الإنفاق الجاري هو في انخفاض حيث تراجع منذ بداية العام 2008 من نحو 14% إلى ما يقارب 6% في العام الماضي.

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

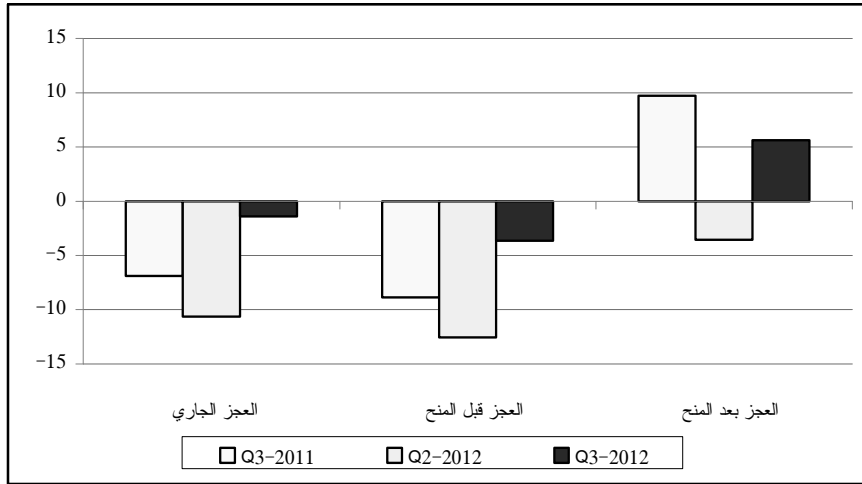
3-3 الفائض/العجز المالي

أما على صعيد العجز الكلي قبل المنح والمساعدات فقد بلغ حوالي 91.8 مليون دولار (3.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 12.6% للربع السابق). في حين سجل رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات فائضاً بحوالي 141.4 مليون دولار في الربع الثالث مقارنة بعجز بلغ نحو 93.8 مليون دولار خلال الربع السابق، ومقارنة بفائض بلغ 240.4 مليون دولار خلال الربع المناظر من العام السابق.

أدى تراجع النفقات الجارية وارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية (الصافية)، إلى تراجع العجز الجاري خلال الربع الثالث ليبلغ حوالي 35.2 مليون دولار، مقارنة مع عجز بلغ 280.7 مليون دولار خلال الربع السابق. وهو أيضاً أقل من نظيره في العام 2011 (حوالي 170.3 مليون دولار). وشكّل هذا العجز حوالي 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 10.6% في الربع الثاني من العام 2012. نؤكد ثانية أن كل هذه الأرقام هي على الأساس النقدي وليس أساس الالتزام الذي يعكس الوضع المالي للسلطة الوطنية بشكل أكثر دقة (انظر الفقرة التالية).

¹⁵ يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم تحويلها بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة ولتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر عبر المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية.

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي كنسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي



المصدر: جدول 3-1.

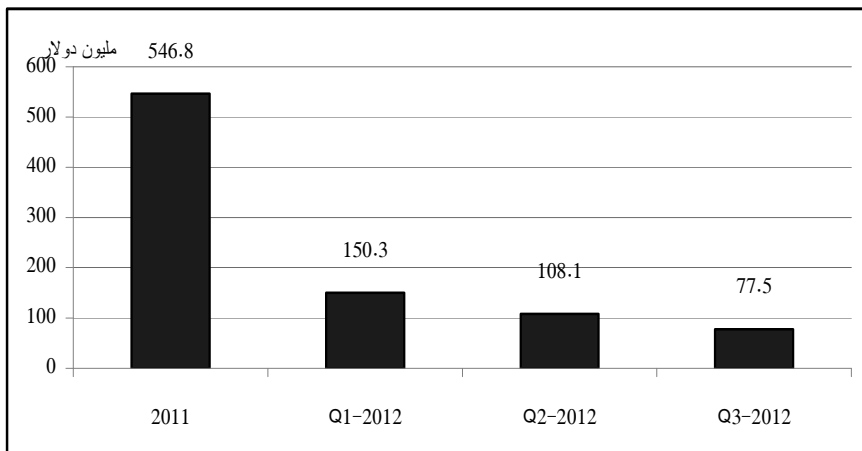
3-4 صافي تراكم المتأخرات - الفائض/العجز المالي ما بين الأساس النقدي وأساس الالتزام¹⁶

لصالح السلطة الفلسطينية نحو 8 ملايين دولار، ليكون بذلك صافي تراكم المتأخرات على السلطة خلال الربع الثالث ما يعادل 77.5 مليون دولار.

وعند إضافة صافي تراكم المتأخرات (77.5 مليون دولار) إلى العجز الجاري على الأساس النقدي (35.2 مليون دولار) يكون رصيد العجز الجاري وفقاً لأساس الالتزام حوالي 112.7 مليون دولار.

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2012 حوالي 85.5 مليون دولار، توزع بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (46.4 مليون دولار)، ومتأخرات الأجور والرواتب (30.6 مليون دولار)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (8.5 مليون دولار). بالمقابل بلغت المطلوبات

شكل 3-4: التطورات الربعية على صافي تراكم المتأخرات



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

¹⁶ بند صافي تراكم المتأخرات = المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية ناقص الالتزامات المستحقة عليها. ويعبر هذا البند عن السيولة لدى السلطة، حيث أن انخفاض قيمته تدل على تحسن وضع السيولة والعكس صحيح.

حوالي 2.2 مليار دولار، توزع مناصفةً بين دين خارجي ودين محلي. وقد توزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 57.3%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 31.1%، وقروض ثنائية بنسبة 11.6%. أما الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 14.8% منه جاء لتغطية مستحقات تخص هيئة البترول (انظر الجدول 3-6). تجدر الإشارة إلى أن خدمة الدين العام لهذا الربع قد بلغت حوالي 10.4 مليون دولار مقارنة بحوالي 5 ملايين دولار للربع السابق. وقد بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نحو 21.9% خلال الربع الثالث مقابل 22.2% خلال الربع الثاني و19.7% في الربع المناظر من العام السابق.

وما زال بند المتأخرات يتقل كاهل السلطة الفلسطينية، ويشكل عقبة أمامها لسد فجوة التمويل بالاعتماد فقط على الإيرادات المحلية من دون الحصول على دعم إضافي عاجل من المانحين الدوليين. ويحد تراكم المتأخرات من قدرة السلطة الفلسطينية على تخفيض دينها العام أو الحصول على مصادر تمويل أخرى نظراً لارتفاع المخاطر والتكاليف، ما يزيد من حدة الضغوط السلبية على أداء الموازنة.

3-5 الدين العام

شهد الدين العام خلال الربع الثالث من العام 2012 تراجعاً ملحوظاً بلغ نحو 5.8% مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند

جدول 3-6: الدين العام خلال الربع الثالث 2012

| (مليون دولار) | | | | | | | البيان |
|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|--|
| 2012 | | | 2011 | | | | |
| الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| 1,106.4 | 1,213.4 | 1,101.7 | 1,100.5 | 827.6 | 907.2 | 839.6 | أ- الدين المحلي |
| 569.9 | 546.1 | 481.4 | 508.1 | 376.9 | 402.6 | 345.1 | قروض البنوك |
| 364.0 | 482.6 | 448.0 | 441.0 | 302.7 | 362.2 | 390.7 | تسهيلات بنكية |
| 164.2 | 176.4 | 164.1 | 142.8 | 139.3 | 133.2 | 95.0 | قروض هيئة البترول |
| 8.3 | 8.3 | 8.2 | 8.6 | 8.7 | 9.2 | 8.8 | قروض مؤسسات عامة أخرى |
| 1,096.9 | 1,126.0 | 1,126.7 | 1,114.5 | 1,116.2 | 1,045.6 | 1,043.3 | ب- الدين الخارجي |
| 628.3 | 629.1 | 630.7 | 617.2 | 617.3 | 539.2 | 539.4 | مؤسسات مالية عربية |
| 522.5 | 522.5 | 522.4 | 522.4 | 522.7 | 444.1 | 444.1 | صندوق الأقصى |
| 56.2 | 56.4 | 56.3 | 43.3 | 42.4 | 42.1 | 42.6 | الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية |
| 49.6 | 50.2 | 52.0 | 51.5 | 52.2 | 53.0 | 52.7 | البنك الإسلامي للتنمية |
| 341.4 | 341.2 | 338.1 | 341.9 | 342.4 | 346.6 | 348.3 | مؤسسات مالية إقليمية ودولية |
| 291.8 | 293.5 | 295.0 | 297.0 | 298.0 | 301.0 | 302.9 | البنك الدولي |
| 27.1 | 25.3 | 20.7 | 22.6 | 22.1 | 23.4 | 23.4 | بنك الاستثمار الأوروبي |
| 3.2 | 3.2 | 3.3 | 3.3 | 3.4 | 3.5 | 3.4 | الصندوق الدولي للتطوير الزراعي |
| 19.3 | 19.2 | 19.1 | 19.0 | 18.9 | 18.7 | 18.6 | الأوبك |
| 127.2 | 155.7 | 157.9 | 155.4 | 156.5 | 159.8 | 155.6 | قروض ثنائية |
| 2,203.3 | 2,339.4 | 2,228.4 | 2,215.0 | 1,943.8 | 1,952.8 | 1,882.9 | مجموع الدين العام |
| 21.9 | 22.2 | 22.5 | 22.7 | 19.7 | 19.1 | 20.3 | الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)¹⁷ |

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

¹⁷ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع احتسبت على أنها رصيد الدين القائم بنهاية الربع مقسوماً على (الناتج المحلي الإجمالي الربعي × 4).

صندوق 2: خسائر الخزينة على معبر الكرامة... أكثر من 8 مليون دولار في عامين!

أعلنت إدارة العلاقات العامة والاعلام في الشرطة الفلسطينية أن عدد المسافرين عبر معبر الكرامة (جسر الملك حسين/ اللنبي) بلغ مليون وثلاثمائة ألف شخص خلال العام 2012. وذكر البيان أن حركة المسافرين خلال العام ارتفعت بمقدار 6% مقارنة بالعام الذي سبقه. ولقد بلغ عد المغادرين 662,906 شخص في حين كان عدد القادمين 630,136 شخص¹⁸.

من المعلوم أن المغادرين عبر الجسر يدفعون رسوم مغادرة. كما أن توزيع رسوم المغادرة بين الطرف الفلسطيني والاسرائيلي يحكمه اتفاق قديم تم بين سلطات الحدود الاسرائيلية والفلسطينية. وينص هذا الاتفاق على أن يقوم الطرف الفلسطيني بتحصيل رسوم المغادرة من الفلسطينيين وتحويل هذه الرسوم بكاملها إلى الطرف الاسرائيلي. ومن ثم تقوم اسرائيل بإعادة 46% من المبلغ إلى الفلسطينيين والاحتفاظ بالباقي، أي بمقدار 54%¹⁹.

بلغت قيمة رسوم المغادرة 26 دولاراً للشخص عند توقيع الاتفاق المذكور أعلاه، أي أن حصة الطرف الفلسطيني كانت 12 دولار مقابل 14 دولار للطرف الاسرائيلي. وعلى الرغم من أن الرسم ازداد بشكل حاد، منذ توقيع الاتفاق في أواسط التسعينات من القرن الماضي، إلا أن اسرائيل ما زالت تحول إلى السلطة مبلغ 12 دولار فقط عن كل مسافر مغادر. ويبلغ رسم المغادرة الآن نحو 40 دولاراً لكل مسافر، أي أن حصة الطرف الفلسطيني يجب أن تبلغ 18.5 دولاراً عن كل مسافر. أي أن الطرف الفلسطيني يخسر مبلغ 6.5 دولاراً لقاء كل مغادر.

قدّرت دراسة لمعهد "ماس" أن خسارة الطرف الفلسطيني من رسوم المغادرة في العام 2011 بلغت نحو 4.1 مليون دولار²⁰. وباستخدام أرقام أعداد المغادرين المذكورة أعلاه فإن خسارة الطرف الفلسطيني بلغت 4.3 مليون دولار في العام 2012، أي بزيادة بمقدار 5% عن خسائر العام الماضي.

ومن المهم أن نشير أن حملة الجنسيات الأجنبية الذين يغادرون أراضي الضفة الغربية عبر جسر اللنبي، يدفعون أيضاً رسم مغادرة يعادل ما يدفعه الفلسطينيون. ولكن هذه الرسوم تذهب بكاملها إلى الطرف الاسرائيلي.

4- القطاع المصرفي²¹

- جانب الأصول:**
- ✧ زيادة بند النقدية بنسبة 29.2%.
 - ✧ تراجع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 0.7%.
 - ✧ نمو الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 10%.
 - ✧ انخفاض أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 2.6%.
 - ✧ انخفاض أرصدة المصارف داخل فلسطين بنسبة 13.5%.
 - ✧ ارتفاع مجموع صافي الاستثمارات بنسبة 0.4%.

شهد الربع الثالث من العام 2012 ارتفاعاً في مجموع صافي موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بنسبة 2.7% مقارنة مع نهاية الربع الثاني من نفس العام، وبنسبة 4.9% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. وفيما يلي تلخيص لأهم التغيرات التي طرأت على البنود الرئيسية لجانبي الميزانية المجمعة للمصارف خلال الربع الثالث من العام 2012.

¹⁸ <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=145714>

¹⁹ World Bank (2012). Stagnation or Revival? Palestinian Economic Prospects. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. March 21st, 2012.

²⁰ الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس". 2013.

²¹ بيانات أولية قابلة للتعديل.

| عدد المصارف والفروع | جانب الخصوم: |
|---|---|
| يتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني من 18 مصرفاً لها 233 فرعاً ومكاتباً، بزيادة 6 فروع جديدة خلال الربع الثالث. يعمل في الأراضي الفلسطينية 8 مصارف محلية (من بينها مصرفان إسلاميان) لها 122 فرع، و10 مصارف وافدة بواقع 111 فرع. ويبين الجدول 4-1 الانتشار المصرفي في الأراضي الفلسطينية حتى نهاية الربع الثالث من العام 2012 . | <ul style="list-style-type: none"> ✦ ارتفاع إجمالي الودائع بنحو 2.8%. ✦ ارتفاع ودائع الجمهور (العلاء) بنحو 4.2%. ✦ انخفاض أرصدة سلطة النقد لدى المصارف بنسبة 32.6%. ✦ ارتفاع صافي حقوق الملكية بنسبة 2.3% |

جدول 4-1: الانتشار المصرفي في الأراضي الفلسطينية

| المجموع | قطاع غزة | الضفة الغربية | |
|---------|----------|---------------|-------------------------|
| 233 | 42 | 191 | عدد فروع ومكاتب المصارف |
| 420 | 55 | 365 | عدد أجهزة الصراف الآلي |
| 109,156 | 25,839 | 83,317 | عدد بطاقات ATM |
| 55,914 | 14,254 | 41,660 | عدد بطاقات الائتمان |

جدول 4-2: الميزانية المجمع للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

للفترة من الربع الثاني 2011 - الربع الثاني 2012

(مليون دولار)

| 2012 | | | 2011 | | | البيان |
|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------------------------------|
| الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | بيان الميزانية |
| 9,293.6 | 9,045.4 | 9,151.1 | 9,110.3 | 8,860.5 | 8,837.2 | مجموع صافي الأصول ⁽¹⁾ |
| 3,756.4 | 3,783.6 | 3,594.5 | 3,482.8 | 3,215.2 | 3,434.8 | التسهيلات الائتمانية المباشرة |
| 3,390.9 | 3,264.8 | 3,600.3 | 3,743.7 | 3,722.2 | 3,502.2 | الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف |
| 938.8 | 963.6 | 925.3 | 940.9 | 927.9 | 947.6 | - أرصدة لدى سلطة النقد |
| 294.6 | 340.4 | 337.9 | 335.3 | 259.3 | 291.8 | - الأرصدة لدى المصارف في فلسطين |
| 2,157.5 | 1960.9 | 2337.0 | 2467.5 | 2535.0 | 2262.8 | - أرصدة المصارف في الخارج |
| 748.3 | 820.2 | 829.7 | 826.3 | 629.5 | 582.0 | محفظة الأوراق المالية |
| 778.7 | 602.8 | 518.5 | 496.7 | 545.4 | 539.6 | النقدية والمعادن الثمينة |
| 178.2 | 176.6 | 175.1 | 171.3 | 163.3 | 152.9 | الأصول الثابتة |
| 144.7 | 144.1 | 141.4 | 137.4 | 310.2 | 311.5 | الاستثمارات |
| 4.7 | 6.4 | 6.1 | 5.9 | 5.2 | 5.4 | القبولات المصرفية |
| 291.7 | 246.9 | 285.6 | 246.2 | 269.5 | 308.7 | الأصول الأخرى |
| 9,293.6 | 9,045.4 | 9,151.1 | 9,110.3 | 8,860.5 | 8,837.2 | مجموع صافي المطلوبات ⁽²⁾ |
| 7,200.8 | 6,911.5 | 7,045.4 | 6,972.5 | 6,820.5 | 6,950.3 | إجمالي ودائع الجمهور |
| 1,240.0 | 1,212.4 | 1,232.3 | 1,182.0 | 1,156.3 | 1,131.7 | حقوق الملكية |
| 501.4 | 582.0 | 530.5 | 646.5 | 474.8 | 452.8 | أرصدة سلطة النقد والمصارف |
| 202.5 | 185.6 | 186.7 | 171.1 | 173.8 | 167.1 | مخصص ضرائب وأخرى |
| 139.8 | 142.3 | 141.8 | 122.0 | 217.4 | 117.5 | المطلوبات الأخرى |
| 9.1 | 11.6 | 14.5 | 16.2 | 17.7 | 17.8 | القبولات المنفذة والقائمة |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

(1)، (2) تمثل إجمالي الأصول/المطلوبات مطروحاً منها المخصصات.

1-4 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف

الاستثمارات بنحو 0.4%، نتيجة للزيادة الطفيفة في استثمارات حصص الأقلية بنحو 0.6%.

في المقابل تراجع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بقيمة 27.2 مليون دولار، بالإضافة إلى تراجع محفظة الأوراق المالية بنحو 72 مليون دولار.

✧ التسهيلات الائتمانية المباشرة

شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته 40.4% من مجموع صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، منخفضة بنحو 1.4 نقطة مئوية عن أهميتها النسبية في الربع السابق وذلك لصالح أرصدة المصارف الخارجية. ويتضح أن الانخفاض يعود إلى تراجع التسهيلات الممنوحة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث بنحو 88.3 مليون دولار مقارنة بالربع السابق من العام، إضافة إلى تراجع تسهيلات الجاري مدين الممنوحة للفلسطينيين المقيمين بحوالي 16.3 مليون دولار. وتوزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بين قروض بنسبة 74.1%، وجاري مدين بنسبة 25.6%، وتمويل تأجيري بنحو 0.3%.

يلخص الجدول 2-4 البنود الرئيسية للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، والتي شهدت تطورات في جانبي الأصول والخصوم على النحو التالي:

1. جانب الأصول (الموجودات)

ارتفع صافي الموجودات بقيمة 248.2 مليون دولار وبنسبة 2.7% خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام. وعند المقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 يلاحظ ارتفاع الموجودات بنحو 4.9% وهو ما يعادل 433.1 مليون دولار. وبالنظر إلى البنود الرئيسية لموجودات المصارف، نجد أن إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف ارتفعت بنسبة 3.9% بقيمة 126.1 مليون دولار بين الربعين الثاني والثالث 2012. كما ارتفع بند النقدية بنحو 29.2% وبقيمة 175.9 مليون دولار، نتيجة لارتفاع النقدية لدى مكاتب وفروع المصارف في غزة بنحو 61.9% وهو ما يعادل 47.6 مليون دولار. كما ارتفع هذا البند في مكاتب وفروع الضفة الغربية بنحو 24.3% وبقيمة 128.3 مليون دولار. كذلك ارتفع بند

جدول 3-4: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

للفترة من الربع الأول 2011 - الربع الثالث 2012

| | 2012 | | | 2011 | | | |
|---------------------|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|---------|
| | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | |
| حسب الجهة المستفيدة | | | | | | | |
| قطاع عام | 1,114.9 | 1,203.4 | 1,121.0 | 1,108.9 | 856.4 | 1,118.1 | 916.7 |
| قطاع خاص مقيم | 2,589.2 | 2,526.2 | 2,419.0 | 2,318.2 | 2,303.8 | 2,256.2 | 2,116.8 |
| قطاع خاص غير مقيم | 52.3 | 54.0 | 54.5 | 55.7 | 55.0 | 60.5 | 61.3 |
| حسب نوع التسهيل | | | | | | | |
| قروض | 2,785.0 | 2,665.1 | 2,526.1 | 2,496.0 | 2,347.1 | 2,316.2 | 2,169.7 |
| جاري مدين | 961.9 | 1,110.0 | 1,060.2 | 978.8 | 860.6 | 1,111.1 | 918.2 |
| تمويل تأجيري | 9.5 | 8.5 | 8.2 | 8.0 | 7.5 | 7.5 | 6.9 |
| حسب نوع العملة | | | | | | | |
| دولار أمريكي | 2,233.2 | 2,236.0 | 2,209.2 | 2,206.7 | 2,009.8 | 2,011.5 | 1,873.3 |
| دينار أردني | 539.5 | 538.0 | 427.8 | 404.9 | 419.5 | 454.0 | 320.5 |
| شيكل إسرائيلي | 949.1 | 985.5 | 935.0 | 851.2 | 764.4 | 948.6 | 879.8 |
| عملات أخرى | 34.6 | 24.1 | 22.5 | 20.0 | 21.5 | 20.7 | 21.2 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - الميزانية المجمعة للمصارف

الإنشاءات بنحو 157 مليون دولار، والعقارات بهدف السكن وتحسين ظروف المسكن على 341 مليون دولار، وللعقارات التجارية والاستثمارية نحو 83.6 مليون دولار. أما قطاع التجارة العامة بشقيها الخارجية والداخلية فقد استحوذ على نحو 20.8% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، وكان نصيب التجارة الداخلية 457.9 مليون دولار والخارجية 105.2 مليون دولار. تليها القروض الاستهلاكية بنسبة 20.2%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 9.6% بحيث شملت الخدمات العامة (الاتصالات، والصحة، والتعليم، والمرافق العامة، وأصحاب المهن) الجزء الأكبر من هذه التسهيلات بنسبة 92.8%، بينما كانت النسبة الباقية من تسهيلات القطاع من نصيب الخدمات المالية.

من ناحية ثانية، ارتفعت حصة قطاع غزة من التسهيلات المباشرة خلال الربع الثالث بنحو 1.2 نقطة مئوية، لتصبح 10.9% من مجموع صافي التسهيلات. وهكذا استمر استحواد الضفة الغربية (بما فيها التسهيلات للقطاع العام وغير المقيمين) على الجزء الأكبر من التسهيلات، حيث بلغ نصيبها نحو 89.1%. وفيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين العام والخاص يلاحظ استقرار حصة كل منهما عند 29.7% و 70.3% على التوالي (انظر الجدول 4-3). كما توزعت التسهيلات الائتمانية بحسب نوع العملة بنسب متفاوتة مع استمرار سيطرة الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر منها بنسبة 59.4%.

يشير الجدول 4-4 إلى استمرار هيمنة قطاع العقارات والإنشاءات على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 21.4%، توزعت بين

جدول 4-4: حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من رصيد التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص للفترة من الربع الأول 2011 وحتى الربع الثالث 2012 (%)

| القطاع الاقتصادي | 2012 | | 2011 | | | | |
|--|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|
| | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول |
| العقارات والإنشاءات | 21.4 | 21.3 | 21.4 | 16.6 | 16.5 | 16.2 | 16.4 |
| تطوير الأراضي | 1.2 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 0.9 | 1.2 | 3.7 |
| التعدين والصناعة | 8.9 | 10.4 | 10.5 | 12.3 | 12.0 | 12.4 | 12.8 |
| التجارة الداخلية والخارجية | 20.8 | 21.0 | 21.2 | 20.0 | 20.5 | 20.9 | 19.1 |
| الزراعة والثروة الحيوانية | 1.2 | 1.2 | 1.8 | 1.4 | 1.3 | 1.3 | 2.2 |
| السياحة والفنادق والمطاعم | 2.0 | 2.1 | 2.1 | 2.0 | 2.1 | 2.1 | 2.4 |
| النقل والمواصلات | 0.8 | 0.9 | 0.8 | 1.0 | 1.1 | 1 | 1 |
| الخدمات | 9.6 | 10.5 | 11.3 | 12.0 | 15.6 | 16.1 | 20.5 |
| تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية | 2.4 | 2.1 | 2.6 | 2.7 | 2.8 | 2.9 | 2.4 |
| تمويل شراء السيارات | 4.3 | 4.1 | 4.0 | 4.8 | 4.7 | 4.1 | 4.3 |
| تمويل السلع الاستهلاكية | 20.2 | 18.8 | 16.5 | 17.0 | 15.1 | 13.9 | 7.7 |
| أخرى في القطاع الخاص | 7.1 | 6.6 | 6.7 | 9.2 | 7.4 | 7.9 | 7.5 |
| مجموع التسهيلات (مليون دولار) | 2,713.7 | 2,644.6 | 2,536.1 | 2,451.9 | 2,428.2 | 2,381.6 | 2,238.4 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

✦ الأرصدة لدى سلطة النقد وفي المصارف

- أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية

من العام، وبقية بلغت نحو 938.8 مليون دولار. توزعت هذه الأرصدة بين احتياطات إلزامية بنسبة 70.2%، وحسابات جارية بنسبة 10%، وحسابات أخرى بنسبة 19.8%.

شكلت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد ما نسبته 10.1% من مجموع صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث

أرصدة المصارف الخارجية

شكّلت أرصدة المصارف الخارجية ما نسبته 23.2% من مجموع صافي موجودات المصارف وبقيمة بلغت 2,157.5 مليون دولار. ويمثل هذا ارتفاعاً بنحو 1.5 نقطة مئوية مقارنة مع نسبتها في الربع السابق. وهذا الارتفاع يتوافق مع الانخفاض المتحقق في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع صافي موجودات المصارف بحوالي 1.4 نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة. وقد توزعت هذه الأرصدة الخارجية كأرصدة لدى البنوك الأخرى خارج فلسطين بنسبة 64.3% وبقيمة 1,387 مليون دولار، والنسبة الباقية تمثل الأرصدة لدى مكاتب المصرف خارج فلسطين.

2. جانب المطلوبات

يتكون جانب المطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بشكل رئيس من إجمالي ودائع الجمهور التي شكّلت ما نسبته 77.5% من إجمالي المطلوبات. وبلغت ودائع الجمهور نهاية الربع الثالث من العام 2012 حوالي 7,200.8 مليون دولار، مسجلة نمواً بنحو 4.2% عن الربع السابق، وبنسبة 5.6% عن الربع المناظر من عام 2011. ويأتي بند صافي حقوق الملكية في الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية في جانب المطلوبات وبنسبة 13.3%، مرتفعاً بنحو 2.3% عن الربع السابق ليلبغ 1,240 مليون دولار، نتيجة لزيادة أرباح السنة الجارية بنحو 29.7 مليون دولار.

الأرصدة لدى المصارف في فلسطين

شكلت أرصدة المصارف في فلسطين نحو 3.2% من مجموع صافي الموجودات وبقيمة بلغت 294.6 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام، وهي تقل بحوالي 45.8 مليون دولار وبنسبة 13.5% عن الربع السابق. كما شكلت هذه الأرصدة ما نسبته 8.7% من مجموع الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والمصارف.

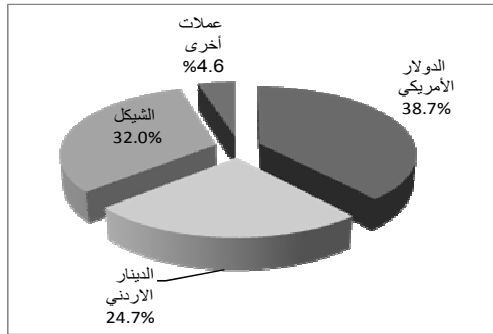
تجدر الإشارة إلى أن ودائع الجمهور توزعت فيما بين الودائع الجارية (تحت الطلب) بنسبته 40.2%، والودائع الآجلة 30.1%، أما ودائع التوفير فشكّلت نحو 29.7% (انظر الشكل 4-1). أما بالنسبة لتوزيع ودائع الجمهور حسب العملات فقد استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على إجمالي ودائع الجمهور (38.7%)، ومن ثم عملة الشيكل (32.0%)، ثم تلاها الدينار الأردني بنسبة 24.7% (انظر الشكل 4-2).

جدول 4-5: توزيع ودائع الجمهور للفترة من الربع الأول 2011-الربع الثالث 2012

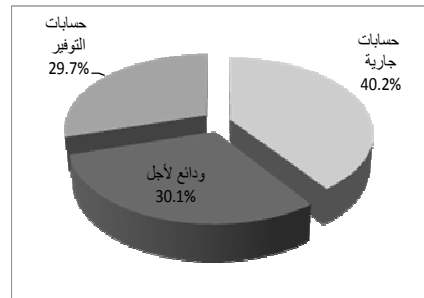
(مليون دولار)

| 2012 | | 2011 | | | | | |
|----------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|------------------------------|
| الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| حسب الجهة المودعة | | | | | | | |
| 566.4 | 515.9 | 566.1 | 584.5 | 522.8 | 556.3 | 695.0 | قطاع عام |
| 6,409.2 | 6,180.6 | 6,276.1 | 6,192.3 | 6,095.6 | 6,204.3 | 6,053.0 | قطاع خاص مقيم |
| 225.2 | 215.0 | 203.2 | 195.7 | 202.1 | 189.8 | 180.7 | قطاع خاص غير مقيم |
| حسب نوع الوديعة | | | | | | | |
| 2,894.8 | 2,691.0 | 2,746.1 | 2,773.0 | 2,736.8 | 2,755.8 | 2,762.3 | ودائع جارية |
| 2,167.6 | 2,122.4 | 2,200.9 | 2,172.4 | 2,134.5 | 2,219.6 | 2,273.2 | ودائع آجلة |
| 2,138.4 | 2,098.1 | 2,098.4 | 2,027.1 | 1,949.2 | 1,975.0 | 1,893.2 | ودائع توفير |
| حسب نوع عملة الإيداع | | | | | | | |
| 2,789.0 | 2,709.1 | 2,740.8 | 2,115.8 | 2,704.9 | 2,882.5 | 2,936.6 | دولار أمريكي (مليون) |
| 1,781.4 | 1,795.1 | 1,849.8 | 1,801.4 | 1,799.2 | 1,844.0 | 1,849.3 | دينار أردني (مليون) |
| 2,306.3 | 2,088.9 | 2,093.4 | 2,718.5 | 1,988.8 | 1,900.8 | 1,812.8 | شيكل إسرائيلي (مليون) |
| 324.1 | 318.4 | 361.4 | 336.8 | 327.6 | 323.1 | 330.0 | عملات أخرى (مليون) |
| 7,200.8 | 6,911.5 | 7,045.4 | 6,972.5 | 6,820.5 | 6,950.4 | 6,928.7 | المجموع (مليون دولار) |

شكل 4-2: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الثالث 2012



شكل 4-1: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الثالث 2012



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

وشهدت نسبة الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع نمواً بنحو 1.1 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق، حيث ارتفعت أرصدة المصارف الخارجية بين الربعين بنسبة 10%. وعند مقارنة هذه النسبة مع الربع المناظر يلاحظ أن هناك تراجعاً بنحو 6.8 نقطة مئوية على خلفية تراجع أرصدة المصارف في الخارج خلال هذه الفترة بما يقارب 15% مع استمرار النمو في إجمالي الودائع.

يتضح من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية أن الربع الثالث من العام 2012 شهد انخفاضاً في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور بنحو 2.1 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق. ويبدو أن هذا بالأساس نتيجة تراجع التسهيلات الائتمانية إلى الحكومة أساساً. ذلك لأن نسبة التسهيلات الائتمانية/ودائع القطاع الخاص شهدت تحسناً طفيفاً بين الربعين الثاني والثالث (بمقدار نصف نقطة مئوية تقريباً)، وبمقدار 3.4 نقاط مئوية بين الربع الثالث 2011 والربع الثالث 2012.

جدول 4-6: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة من الربع الأول 2011 - الربع الثاني 2012

| (نسبة مئوية) | | | | | | | المؤشر |
|--------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|--|
| 2012 | | | 2011 | | | | |
| الربع 3 | الربع 2 | الربع 1 | الربع 4 | الربع 3 | الربع 2 | الربع 1 | |
| 52.6 | 54.7 | 51.0 | 50.0 | 47.1 | 49.4 | 44.7 | التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية |
| 40.9 | 40.5 | 38.3 | 37.3 | 37.5 | 36.2 | 34.9 | تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص |
| 28.0 | 26.2 | 33.2 | 32.4 | 34.8 | 31.0 | 33.9 | الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع |
| 77.5 | 76.4 | 77.0 | 76.5 | 77.0 | 78.7 | 79.4 | ودائع العملاء/إجمالي الموجودات |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

أرباح المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

الجدول 4-7 مصادر الأرباح. كما بلغ صافي دخل المصارف التراكمية منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث من العام حوالي 91.1 مليون دولار.

بلغ صافي دخل المصارف (أي صافي الأرباح مطروحاً منها النفقات) العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2012 حوالي 29.7 مليون دولار. يوضح

جدول 4-7: صافي دخل المصارف خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2012

مليون دولار

| مصدر الربح/ الخسارة | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | التراكمي |
|--------------------------------------|-------------|--------------|--------------|----------|
| صافي الأرباح | 101.2 | 102.1 | 107.2 | 310.5 |
| الفوائد | 73.5 | 77.3 | 76.9 | 227.7 |
| العمولات | 19.2 | 17.7 | 18.8 | 55.7 |
| أوراق الدين المالية والاستثمارات | 1.8 | 0.1 | 3.0 | 4.9 |
| عمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية | 5.2 | 5.7 | 6.7 | 17.6 |
| عمليات التحوط والمتاجرة (المشتقات) | 0.05 | 0.03 | 0.4 | 0.48 |
| الدخول التشغيلية الأخرى | 1.4 | 1.3 | 1.4 | 4.1 |
| النفقات | 63.2 | 78.7 | 77.5 | 219.4 |
| النفقات التشغيلية | 54.7 | 57.5 | 56.7 | 168.9 |
| المخصصات | 3.1 | 7.6 | 8.7 | 19.4 |
| الضريبة | 5.4 | 13.6 | 12.1 | 31.1 |
| صافي الدخل* | 38.0 | 23.4 | 29.7 | 91.1 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف
* صافي الدخل= صافي الأرباح - النفقات

4-3 حركة المقاصة

بنسبة 3% في القيمة مقارنة مع الربع السابق. كما يلاحظ أيضاً ارتفاع في عدد الشيكات المعادة (127 ألف شيك بقيمة 158 مليون دولار)، جراء التأخير في صرف رواتب الموظفين الحكوميين نتيجة للأزمة المالية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية.

أظهرت البيانات الواردة من غرفتي المقاصة التابعة لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة نمواً في عدد الشيكات المقدمة للتقاص مع نهاية الربع الثالث من العام 2012، لتصل إلى 1,102,004 شيكاً بقيمة 2,297.6 مليون دولار. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 6.1% في العدد مقابل انخفاض

جدول 4-8: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها

للفترة من الربع الأول 2011 - الربع الثالث 2012

| الفترة | الشيكات المقدمة للتقاص | | الشيكات المعادة | |
|--------------|------------------------|-------------------|-----------------|-------------------|
| | العدد (شيك) | القيمة (مليون \$) | العدد (شيك) | القيمة (مليون \$) |
| 2011 | الربع الأول | 981,188 | 2,882.7 | 167.2 |
| | الربع الثاني | 1,001,249 | 3,059.2 | 175.6 |
| | الربع الثالث | 1,010,402 | 3,055.7 | 213.2 |
| 2012 | الربع الرابع | 1,055,827 | 2,870.8 | 202.1 |
| | الربع الأول | 1,009,857 | 2,604.4 | 180.3 |
| | الربع الثاني | 1,038,177 | 2,370.1 | 161.6 |
| الربع الثالث | 1,102,004 | 2,297.6 | 157.8 | |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

✦ الحوالات الخارجية

مليار دولار مع نهاية الربع الثالث (44% صادر، 56% وارد). وقد حصلت إسرائيل على 25.3% من إجمالي عدد الحوالات الصادرة المنفذة، و55.1% من قيمتها، مقابل

تشير البيانات إلى أن الحوالات الخارجية الصادرة والواردة من وإلى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام انخفضت قيمتها بنسبة 10.7% عن الربع السابق، لتبلغ 2.5

بلغ عدد الصرافين المرخصين 275 صراف حتى نهاية الربع الثالث من العام 2012، منهم 233 في الضفة الغربية و42 في قطاع غزة. ويحمل 97 منهم الصفة القانونية للشركة، و178 الصفة القانونية للفرد. تخضع محال وشركات الصرافة المنتشرة في الأراضي الفلسطينية لرقابة وإشراف سلطة النقد الفلسطينية، وتشمل أعمال الصرافة على العديد من النشاطات التي تساعد في تخفيف العبء عن الجهاز المصرفي، وزيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، وتسهيل التعامل مع العملات الأجنبية المختلفة.

4-5 بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

✧ مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية²²: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2011 نحو 32% مقارنة بـ 29% في العام 2010.
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث، 48 شركة. وتتنوع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، قطاع الصناعة (11 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (13 شركة). وتجدر الإشارة هنا أنه تم إدراج وبدء تداول أسهم شركة جديدة في بورصة فلسطين في شهر تموز في قطاع الخدمات، وهي شركة بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات (PALAQAR).

✧ مؤشرات السيولة:

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الثالث من العام 2012 نحو 1.8% مقارنة مع 4.3% خلال الربع الثاني من العام 2012.

²² يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

22.7% من الحوالات الواردة قد جاء من إسرائيل 22.7%، وهي تعادل 59.4% من القيمة الإجمالية لهذه الحوالات.

✧ نظام "براق"

تستخدم سلطة النقد الفلسطينية نظام التسويات الإجمالي الفوري (Real Time Gross Settlement System: RTGS) "براق" لتسوية كافة عمليات الدفع والتفاس بين المصارف الأعضاء بشكل فوري بعد إطلاق العمل به في تشرين الثاني من العام 2010، وتكمن أهمية هذا النظام في أنه يسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار المالي في الأراضي الفلسطينية كونه يقلل من مخاطر تحويل الأموال بين المصارف. ومن الجدير ذكره أن هذا النظام يعتبر الأول على المستوى العالمي القادر على تسوية المدفوعات بأكثر من عملة واحدة في نفس الوقت

وقد بلغت قيمة العمليات المنفذة باستخدام نظام "براق" منذ بداية العام 2012 حتى نهاية الربع الثالث حوالي 4,767.3 مليون دولار (بمعدل شهري بلغ 529.7 مليون دولار). إذ بلغت عمليات التحويل الداخلية فيما بين البنوك (Interbank transfers) حوالي 1,955.1 مليون دولار (شكلت الحوالات البنكية منها ما نسبته 48%، والحوالات الشخصية 52%). أما عمليات التحويل الخارجية (Cross-Border Transfer) فقد بلغت 2,217.5 مليون دولار، في حين شكلت العمليات البنكية الأخرى ما يقارب 594.7 مليون دولار وهي تشمل عمليات الاحتياطي الإلزامي وعمليات تسوية المقاصة وعمليات أخرى.

4-4 مؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين

بلغ عدد المؤسسات المرخصة التي تزاول مهنة الإقراض المتخصصة 11 مؤسسة مع نهاية الربع الثالث من العام، بمحفظة ائتمانية بلغت حوالي 83.5 مليون دولار. من ناحية أخرى، تخضع مؤسسات الإقراض المتخصصة لرقابة وإشراف سلطة النقد الفلسطينية بموجب القرار الرئاسي رقم (132) لسنة 2011، الذي يعمل على ضبط وتنظيم أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة وتفعيل دورها كقناة تمويلية رئيسة إلى جانب المصارف، وخصوصاً في مجال تمويل المشاريع الصغيرة.

للتتمية والاستثمار - باديكو (12%)، بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة (2%) وشركة موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (2%).

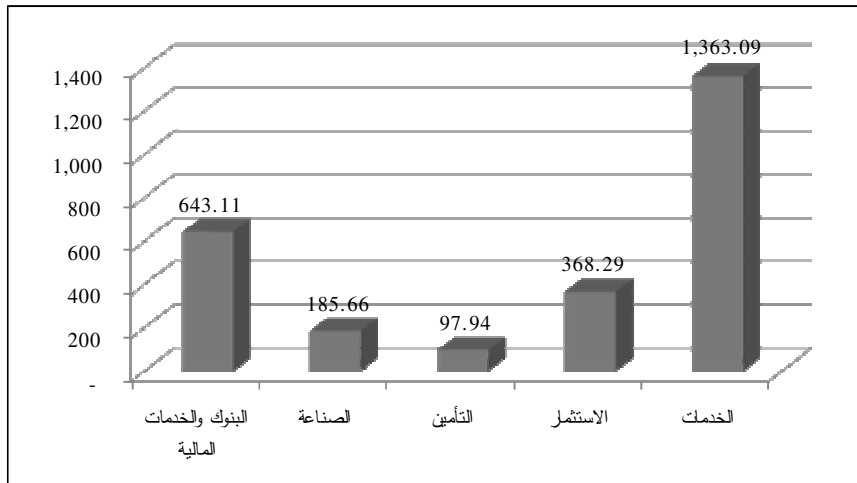
بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2012 حوالي 2.7 مليار دولار، وهي نفس قيمة نهاية الربع السابق تقريباً. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 51%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 24% (انظر شكل 3-4).

- نسبة الدوران²³: بلغت هذه النسبة في الربع الثالث من العام 2012 نحو 1.17%، مقارنة مع 2.8% خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 1.51%، قطاع البنوك والخدمات المالية 1.35%، وقطاع الصناعة 1.09%، قطاع الخدمات 1.01% وقطاع التأمين 0.98%.

◇ درجة التركيز²⁴:

حيث حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 79% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث العام 2012. وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (40%)، بنك فلسطين (22%)، فلسطين

شكل 3-4: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الثالث 2012 (مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

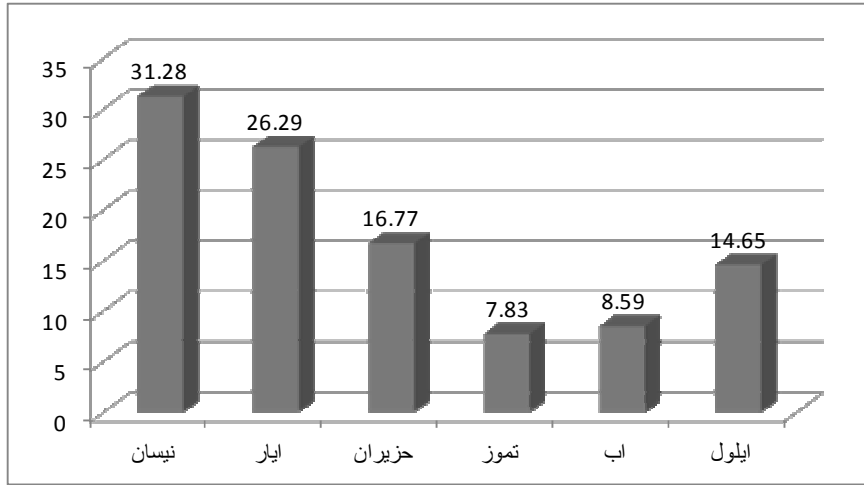
وبلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 31.1 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2012، بانخفاض مقداره 58% عن الربع السابق (انظر شكل 4-4).

تدل مؤشرات السوق المالي بشكل عام إلى انخفاض ملموس في نشاط بورصة فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2012، حيث انخفضت أعداد الأسهم المتداولة إلى 18.1 مليون سهم فقط وبنسبة 55% مقارنة مع الربع السابق.

²³ يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن يتاج بها الأسهم.

²⁴ يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

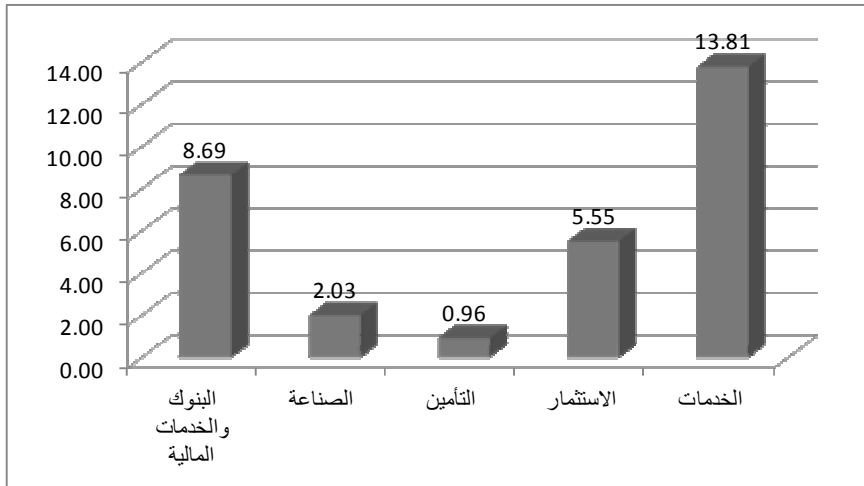
شكل 4-4: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الثاني والثالث 2012 (مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر منها في الربع الثالث من العام 2012، بنسبة 44%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 28% (انظر شكل 4-5).

شكل 4-5: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال الربع الثالث، 2012 (مليون دولار)



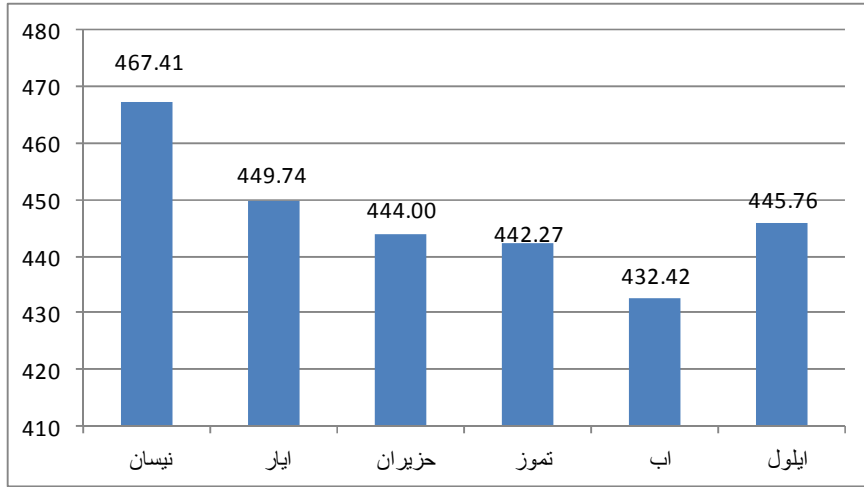
المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

مؤشر القدس

القدس خلال هذه الفترة إلى الوضع الاقتصادي والسياسي القائم في الأراضي الفلسطينية في الأشهر الأخيرة، بالإضافة إلى الأزمة المالية الصعبة التي تمر بها السلطة الفلسطينية، والذي أدى إلى عزوف رجال الأعمال عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثالث من العام 2012 عند 445.76 نقطة، متقدماً بـ 1.76 نقطة عن إغلاق الربع السابق (انظر شكل 4-6)، ولكن عند مقارنته مع إغلاق الربع المناظر من العام السابق نجد أنه قد تراجع بـ 42.44 نقطة. وقد يعود هذا التراجع الكبير في مؤشر

شكل 4-6: مؤشر القدس لأشهر الربع الثاني والثالث، 2012

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 3: تطور سياسة سعر الصرف في اسرائيل تحولات الشيكل والدولار

لا تخفى أهمية تحولات سعر صرف الشيكل مع العملات الأخرى على الاقتصاد الفلسطيني، إذ أن هذه التحولات تؤثر بشكل مباشر على أسعار الواردات، وعلى تنافسية الصادرات. كما أنها تؤثر بشكل مباشر على مستويات حياة قطاع كبير نسبياً من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم بالعملات الأجنبية (الدولار بشكل خاص). هذا فضلاً عن تأثير تحولات سعر الصرف على موازنة الحكومة نظراً لأن المساعدات الأجنبية تأتي بالدولار أو اليورو في حين يتم الإنفاق بالشيكل.

وسعر الصرف مهم للغاية بالطبع للاقتصاد الإسرائيلي. إذ أن اقتصاد اسرائيل اقتصاد صغير نسبياً ومفتوح تبلغ حصة الصادرات فيه نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

سوف نسعى في هذا الصندوق إلى إلقاء نظرة سريعة على التحول في سياسات سعر الصرف في اسرائيل وعلى تحولات سعر صرف الشيكل مع الدولار خلال السنوات القليلة الماضية، مع التركيز على التحولات التي طرأت على هذا السعر خلال العام المنصرم بشكل خاص.

نشير في البداية إلى أن سعر الصرف يعرف بأنه سعر العملة الأجنبية (الدولار) بالعملة المحلية (الشيكل)، أي 1 دولار = 3.6 شيكل مثلاً. وعلى ضوء هذا التعريف فإن ارتفاع سعر الصرف (من 3.6 إلى 4.0 شيكل على سبيل المثال) يعني انخفاضاً في قيمة الشيكل، والعكس بالعكس.

تبنى بنك اسرائيل (البنك المركزي الإسرائيلي) سياسة الطوفان شبه الحر للشيكل منذ العام 2002. أي أن سعر الصرف كان يتحدد منذ ذلك التاريخ بالقوى الحرة للعرض والطلب على الشيكل. يوضح الشكل 1 أن الشيكل وصل إلى أدنى المستويات التاريخية التي وصلها في مطلع العام 2006. وجاء هذا نتيجة تحرير السوق المالية في ذلك العام وهروب كميات ضخمة من رؤوس الأموال إلى الخارج.

طراً في العام 2008 تحول مهم في سياسة بنك اسرائيل. إذ مع اندلاع الأزمة المالية العالمية والاستقرار النسبي في الاقتصاد الإسرائيلي مقارنة بالاقتصادات الغربية، حدث تدفق كبير لرؤوس الأموال قصيرة الأمد إلى اسرائيل، مما انعكس في ارتفاع حاد في قيمة الشيكل (انخفاض في سعر الصرف). وهذا الأمر ذاته شهدته عملات الاقتصادات الصاعدة الأخرى. ولقد بلغ الارتفاع في قيمة الشيكل نحو 20% خلال العام 2008 (وصل سعر الصرف إلى 3.2 شيكل للدولار، انظر الشكل 1).

شكل 1: سعر صرف الشيكل تجاه الدولار (2006-2012)



المصدر: <http://www.tradingeconomics.com/israel/currency>

ولمواجهة هذا الوضع الطارئ تخلى بنك اسرائيل في العام 2009 عن سياسة عدم التدخل التي اتبعها خلال العقد الماضي وبدأ بالتدخل المباشر في سوق القطع الأجنبي. وكان البنك يقوم بشراء نحو 100 مليون دولار من السوق كل يوم²⁵. ومع حلول الربع الأخير من ذلك العام بدأت ملامح سياسة سعر الصرف الجديدة لبنك اسرائيل تتضح: التدخل المباشر في السوق لضمان أن يظل سعر الصرف الحقيقي للشيكل قريباً قدر الإمكان من سعر الصرف الحقيقي التوازني، أي مع سعر الصرف الذي يتوافق مع "الحقائق الأساسية" في الاقتصاد الاسرائيلي (أي مع ما يعرف باسم Economic Fundamentals)، مثل ظروف البطالة وميزان المدفوعات والتضخم²⁶.

وكمثال على هذه السياسة الجديدة القرار المستغرب الذي قام به بنك اسرائيل عندما قرر رفع سعر الفائدة بشكل متدرج من نصف بالمائة في نيسان 2009 إلى 2% في نهاية العام 2010. وكان هذا القرار مستغرباً لأن أسعار الفائدة في السوق الأمريكية والأسواق الأوروبية كانت في أدنى مستوياتها تاريخياً. ولكن القرار جاء على ضوء "الحقائق الأساسية"، إذ أن النمو الحاد نسبياً كان يهدد باندلاع التضخم وهو أمر كان، وما زال، بنك اسرائيل يخشاه جداً. أدى قرار رفع سعر الفائدة إلى تدفق رؤوس أموال إلى اسرائيل وإلى ضغوط قوية على سعر الصرف. ولموازنة هذه الضغوط تابع بنك اسرائيل عمليات التدخل وشراء العملة الأجنبية. وانعكس هذا في ارتفاع الاحتياطي الاجنبي لدى بنك اسرائيل من 28 مليار دولار في العام 2008 إلى 71 مليار دولار في نهاية العام 2010. وهكذا عاد الشيكل إلى ما يعتقد أنه مستواه التوازني مع نهاية ذلك العام.

يساعد التحليل السابق على فهم تحولات سعر صرف الشيكل في السنتين الأخيرتين: بنك اسرائيل كان يتدخل بشكل نشط في السوق لضمان أن يقترب سعر الصرف الحقيقي (أي بعد أخذ التضخم بالاعتبار) من السعر التوازني. والسعر التوازني هو الذي يضمن دعم النمو من جهة (التنافسية في الأسواق الخارجية وسعر الفائدة المتهاود) والسيطرة على التضخم من جهة ثانية.

تحولات سعر الصرف في 2012

يوضح الشكل 2 أن قيمة الشيكل تجاه الدولار ارتفعت في مطلع العام 2012، ويعود هذا حسب رأي بعض الخبراء إلى ضعف الدولار خلال تلك الفترة وإلى انخفاض جانبية السوق الأمريكية كملجأ آمن للودائع²⁷. ومع مطلع شهر نيسان ابتدأت قيمة الشيكل بالهبوط، ويعود هذا إلى التقرير السنوي الذي أصدره بنك اسرائيل في 28 آذار والذي لم يقدم توقعات وردية للاقتصاد الاسرائيلي، خصوصاً بالعلاقة مع البطالة²⁸. واستمر الهبوط خلال الأشهر الثلاثة اللاحقة بسبب ضعف الطلب على الصادرات الاسرائيلية حسب تحليل مجلة وول ستريت²⁹.

²⁵ Eckstein Z and A. Friedman: The Equilibrium Exchange Rate for Israel. BIS Papers, No. 57. <http://www.bis.org/publ/bppdf/bispap57n.pdf>

²⁶ Ibid.

²⁷ <http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000722488&fid=1725>

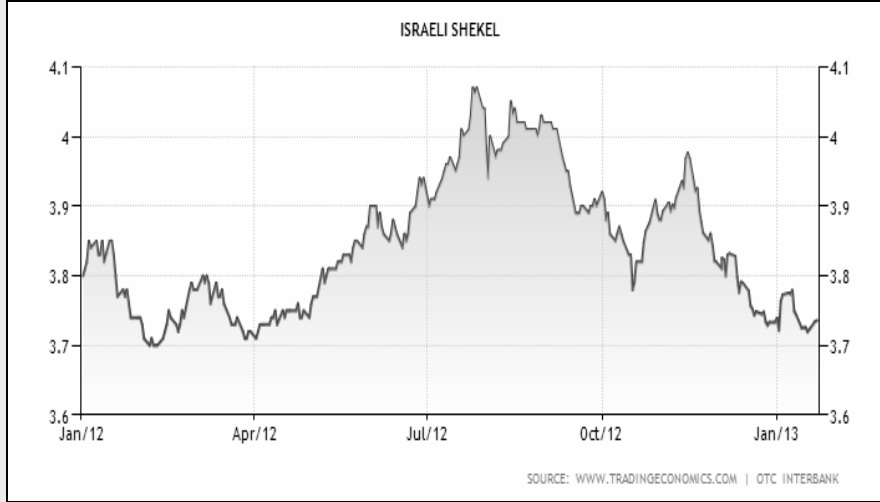
<http://www.investing.com/currencies/usd-all-advanced-chart>

²⁸ http://www.mfa.gov.il/MFA/IsraeliEconomy/Economic_News/Bank-of-Israel-Annual-Report-2011-28-Mar-2012

²⁹ <http://online.wsj.com/article/SB10001424052702304870304577488870685494742.html>

والملفت للنظر حدوث حركة معاكسة قوية نسبياً رفعت من قيمة الشيكل في الأسبوع الأخير من شهر حزيران، بالتزامن مع زيارة "ميت رومني"، المرشح للرئاسة الأمريكية³⁰.

شكل 2: سعر صرف الشيكل تجاه الدولار (2012)



المصدر: <http://www.tradingeconomics.com/israel/currency>

استعاد الشيكل بعضاً من قوته خلال شهر أيلول، بسبب حصول اسرائيل على تصنيف A1 لقدراتها الائتمانية من قبل مؤسسة Moody. ولكن قيمة الشيكل عادت وهبطت في تشرين الأول بسبب قرار بنك اسرائيل تخفيض سعر الفائدة من جهة وتوقع الضربة الجوية لايران من جهة أخرى. في تشرين الثاني تحسن الشيكل بسبب ضعف الدولار على أبواب الانتخابات الرئاسية في أمريكا. وهناك من ادعى بأن التحسن جاء أيضاً بسبب نجاح اسرائيل في اغتيال القائد العسكري لحركة حماس³¹.

من الملفت للنظر أن الانتخابات الاسرائيلية في منتصف شهر كانون ثاني 2013 لم تعكس نفسها بشكل جلي على سعر صرف الشيكل خلال الشهر الأخير من العام 2012. وربما يعود هذا إلى أن كافة التحليلات لم تكن تتوقع أية مفاجآت في نتائج هذه الانتخابات. ولقد تابع بنك اسرائيل تدخله النشط في سوق العملات خلال العام 2012. وارتفعت قيمة احتياطات العملة الأجنبية خلال السنة بمقدار 991 مليون دولار، وبلغت قيمتها في نهاية العام 75.8 مليار دولار³².

³⁰ http://www.cbsnews.com/8301-18563_162-57481859/romney-visits-israel/

³¹ <http://www.bloomberg.com/news/2012-11-06/dollar-is-near-8-week-high-against-euro-before-u-s-poll-results.html>

³² الصفحة الالكترونية للبنك اسرائيل.

5- مؤشرات الاستثمار

1-5 تسجيل الشركات

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2012 حوالي 454.5 مليون دينار أردني³⁴، مقابل 37.3 مليون دينار فقط في الربع السابق. ويعود هذه الارتفاع الكبير في قيمة رأس المال المسجل إلى تسجيل ثلاث شركات أجنبية عالمية هي؛ شركة روش فاينانس المحدودة (برأس مال مقداره 300 مليون دينار)، وشركة إف. هوفمان لا روش المحدودة (برأس مال مقداره 110 مليون دينار)، إضافة إلى شركة داي نيبون كونستركشن (برأس مال مقداره 18 مليون دينار). وتمثل هذه الشركات الثلاث نحو 94% من إجمالي رأس المال المسجل في الربع الثالث.

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة³³. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الثالث من العام 2012 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من هذا العام 228 شركة، وهذا العدد أقل بنسبة 18% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 21% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 1-5).

جدول 1-5: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2012)

| الربع | العام 2008 | العام 2009 | العام 2010 | العام 2011 | العام 2012 |
|--------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| الربع الأول | 247 | 454 | 334 | 389 | 319 |
| الربع الثاني | 334 | 412 | 428 | 373 | 278 |
| الربع الثالث | 315 | 349 | 164 | 287 | 228 |
| الربع الرابع | 287 | 438 | 290 | 337 | |
| المجموع | 1,183 | 1,653 | 1,216 | 1,386 | |

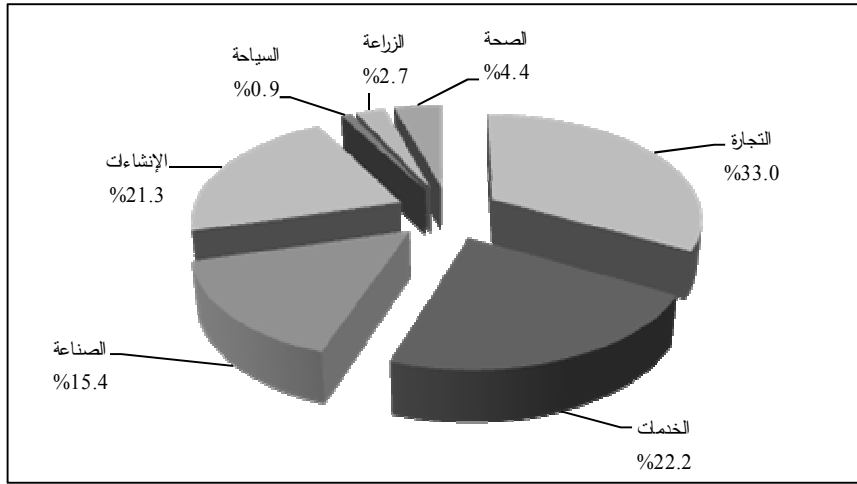
المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2012 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (89 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (135 شركة)، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (4 شركات). واستحوذت شركات المساهمة الخصوصية والشركات العادية العامة على 3.3% و 2.5% من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، بينما استحوذت شركات المساهمة الأجنبية على 94.2% من الإجمالي (انظر جدول 2-5).

أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية³⁵، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام 2012، بنسبة 33% (8.7 مليون دينار أردني)، يليه قطاع الخدمات الذي استحوذ على 22% (5.9 مليون دينار أردني) من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، ويأتي في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الإنشاءات والصناعة بنسب 21% و 15% على التوالي (5.6 و 4.1 مليون دينار) (انظر شكل 1-5).

³³ يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.
³⁴ تم تسجيل الشركات في الربع الثالث من العام 2012 بأربع عملات وهي: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، الفرنك السويسري، اللين الياباني. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل كل من هذه العملات والذي بلغ (0.70562)، (0.73341)، (0.00897) على التوالي.
³⁵ تم استثناء شركات المساهمة الأجنبية؛ شركة روش فاينانس المحدودة، شركة إف. هوفمان لا روش المحدودة و شركة داي نيبون كونستركشن وذلك لضخامة رأس المال المسجل لهذه الشركات.

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث، 2012



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2011 والربع الأول والثاني 2012

(مليون دينار)

| المجموع | الكيان القانوني | | | | السنة |
|----------------|----------------------|-------------|----------------|---------------|---------------------|
| | مساهمة خصوصية أجنبية | مساهمة عامة | مساهمة خصوصية | عادية عامة | |
| 80.775 | 0.070 | 0 | 61.200 | 19.505 | الربع الأول 2011 |
| 53.486 | 0.920 | 0 | 32.259 | 20.306 | الربع الثاني 2011 |
| 38.906 | 0.360 | 0 | 20.610 | 17.936 | الربع الثالث 2011 |
| 47.074 | 9.496 | 0 | 21.176 | 16.402 | الربع الرابع 2011 |
| 220.249 | 10.846 | 0 | 135.254 | 74.149 | 2011 |
| 86.112 | 30.110 | 5.000 | 35.488 | 15.514 | الربع الأول 2012 |
| 37.296 | 2.123 | 0 | 17.594 | 17.580 | الربع الثاني 2012 |
| 454.458 | 428.127 | 0 | 15.050 | 11.281 | الربع الثالث |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

5-2 رخص الأبنية

حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. لذلك فإن المقارنة بين أرباع السنة المتتالية أكثر دلالة من الأرباع المتلاحقة.

تشير الأرقام إلى انخفاض عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من عام 2012 مقارنة بالربع الثاني من عام 2012 بنسبة 18.8%، فيما ارتفعت بنسبة 30.6% مقارنة بالربع الثالث من عام 2011. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثالث من عام

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. من المهم أن نشير إلى أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها. كما يجب ملاحظة أن هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في

2012 نحو 805.9 ألف متر مربع مرتفعاً بنسبة 4.1% الربع الثالث من عام 2012 إلى 3,648 وحدة سكنية بالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2011. كما بلغ عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال 2011 مقارنة مع 2,971 وحدة سكنية خلال الربع الثالث من عام 2011.

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، 2011-2012

| 2012 | | 2011 | المؤشر |
|--------------|--------------|--------------|--|
| الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الثالث | |
| 1,778 | 2,190 | 1,717 | مجموع الرخص الصادرة |
| 1,624 | 1,930 | 1,499 | مبنى سكني |
| 154 | 260 | 218 | مبنى غير سكني |
| 805.9 | 870.1 | 774.3 | مجموع المساحات المرخصة (ألف م ²) |
| 3107 | 3,006 | 2403 | عدد الوحدات الجديدة |
| 529.6 | 518.6 | 431.0 | مساحة الوحدات الجديدة (ألف م ²) |
| 541 | 643 | 568 | عدد الوحدات القائمة |
| 92.7 | 106.3 | 100.5 | مساحة الوحدات القائمة (ألف م ²) |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

3-5 استيراد الإسمنت

شهد الربع الثالث من العام 2012 انخفاضاً في كمية الإسمنت الوارد إلى قطاع غزة بمقدار 2.7% مقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً نسبته 14.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. أما في الضفة الغربية، انخفضت كمية الاسمنت المستوردة بنحو 14.5% بين الربعين الثاني والثالث من العام 2012، وانخفاض بنحو 5.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 5-4).

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2009-2012 (ألف طن)

| الفترة | الضفة الغربية | قطاع غزة | الأراضي الفلسطينية |
|-------------------|---------------|----------|--------------------|
| العام 2009 | 1,230 | 0 | 1,230 |
| الربع الأول 2010 | 301.6 | 0 | 301.6 |
| الربع الثاني 2010 | 381.5 | 0.6 | 382.1 |
| الربع الثالث 2010 | 312.9 | 1.0 | 313.9 |
| الربع الرابع 2010 | 344.1 | 2.7 | 346.8 |
| العام 2010 | 1,340.1 | 4.3 | 1,344.4 |
| الربع الأول 2011 | 296.8 | 2.6 | 299.4 |
| الربع الثاني 2011 | 381.4 | 11.4 | 392.8 |
| الربع الثالث 2011 | 294.7 | 15.3 | 310.0 |
| الربع الرابع 2011 | 308.8 | 15.3 | 324.1 |
| العام 2011 | 1,281.7 | 44.6 | 1,326.3 |
| الربع الأول 2012 | 254.3 | 12.6 | 266.9 |
| الربع الثاني 2012 | 341.9 | 13.5 | 355.4 |
| الربع الثالث 2012 | 292.4 | 13.1 | 305.5 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجلات إدارية، 2012. رام الله - فلسطين.

4-5 تسجيل السيارات

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت لأول مرة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام الماضي 3,283 سيارة. ويمثل هذا انخفاضاً بنحو 10% مقارنة مع الربع الذي سبقه وانخفاضاً بنحو 35% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. ويلاحظ أن نحو 44% من السيارات المسجلة خلال الربع الثالث هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 36% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و20% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي.

يرصد هذا القسم أعداد السيارات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية والمستوردة من إسرائيل والخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

| المجموع | سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل) | سيارات من السوق الخارجي (مستعمل) | سيارات من السوق الخارجي (جديد) | |
|---------|-------------------------------------|----------------------------------|--------------------------------|-------------------|
| 5,021 | 487 | 3,249 | 1,285 | الربع الثالث 2011 |
| 3,742 | 612 | 2,080 | 1,050 | الربع الأول 2012 |
| 3,628 | 681 | 1,588 | 1,359 | الربع الثاني 2012 |
| 1,124 | 236 | 469 | 419 | تموز |
| 1,099 | 205 | 529 | 365 | آب |
| 1,060 | 220 | 442 | 398 | أيلول |
| 3,283 | 661 | 1,440 | 1,182 | الربع الثالث 2012 |

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-5 النشاط الفندقي

الربع الثالث من العام 2011، يتبين أن هناك ارتفاعاً بعدد ليالي المبيت خلال الربع الثالث 2012 بنسبة 23.4%، في حين سجل عدد ليالي المبيت انخفاضاً بالمقارنة مع الربع السابق بنسبة 16.4%. بلغ معدل الإقامة خلال الربع الثالث في فنادق الضفة الغربية 2.1 ليلة لكل نزيل.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الضفة الغربية 1,487.6 غرفة فندقية، بنسبة 28.3% من الغرف المتاحة خلال الربع الثالث 2012 (انظر شكل 5-2). تركز النزلاء في فنادق جنوب الضفة الغربية، حيث وصلت نسبتهم إلى 48.4% من مجموع النزلاء، يليها فنادق القدس ووسط الضفة الغربية بنسبة 28.9% و16.8% على التوالي، أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية فقد بلغ 5.9%.

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 92 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام 2012 مقارنة مع 98 فندقاً في نهاية الربع الثاني من العام 2012. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2012 ما مجموعه 146,451 نزلاً، منهم 19.3% من النزلاء الفلسطينيين، و31.9% من دول الإتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2011 يتبين أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 39.2%، في حين انخفض بنسبة 7% مقارنة مع الربع الثاني 2012 (انظر الجدول 5-6).

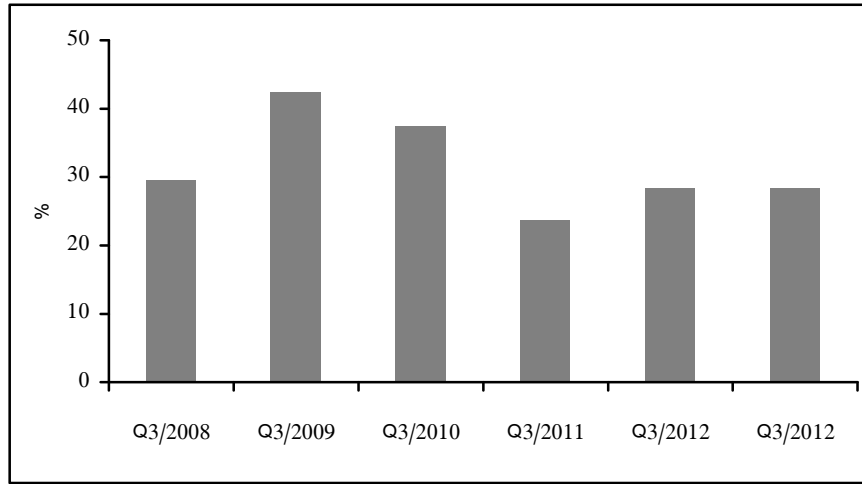
بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الضفة الغربية 309,963 ليلة خلال الربع الثالث 2012، توزعت بين 16% للنزلاء الفلسطينيين، و38% للقادمين من الإتحاد الأوروبي و38.2%، بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 7%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية
خلال الربعين الثاني والثالث 2012، والربع الثالث 2011

| المؤشر | الربع الثالث 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2011 |
|--|-------------------|-------------------|-------------------|
| عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع | 92 | 86 | 85 |
| متوسط عدد العاملين خلال الربع | 2,446 | 2,471 | 2,118 |
| عدد النزلاء | 146,451 | 605,715 | 105,202 |
| عدد ليالي المبيت | 309,963 | 829,037 | 251,236 |
| متوسط إشغال الغرف | 1,487.6 | 1,707.6 | 1219.3 |
| متوسط إشغال الأسرة | 3,36.9 | 4,0249 | 2730.8 |
| نسبة إشغال الغرف % | 28.3 | 19.7 | 24.7 |
| نسبة إشغال الأسرة % | 27.8 | 25.7 | 25.4 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

شكل 5-2: نسبة إشغال الغرف الفندقية في الأرباع الثلاثة من الأعوام 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

صندوق 4: عدالة توزيع الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية

قام معهد ماس بإجراء تحليل لبيانات التعداد الزراعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2010. وتناولت إحدى الدراسات التحليلية البيانات المتعلقة بتوزيع الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية³⁶. ويستفاد من التحليل أن المساحة الإجمالية للحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية بلغ 1.2 مليون دونم، وأن عدد الحيازات الزراعية بلغ 97 ألف حيازة. وفي حين كانت 80% من مساحة الأراضي الزراعية موجودة في حيازات تزيد مساحة كل منها على 10 دونم، فإن 72% من عدد الحيازات هي حيازات تقل مساحة كل منها عن 10 دونم. وهذا يعني أن 28% فقط من عدد الحيازات تغطي نحو 80% من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية.

استخدم التحليل ثلاثة مؤشرات/مقاييس للتدليل على صغر مساحة أغلب الحيازات الزراعية من جهة، وعلى اللامعادلة في توزيع المساحات بين الحيازات.

³⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية، 2012. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2010، تفتت الحيازات الزراعية وأثر ذلك على الإنتاج والإنتاجية. رام الله-فلسطين.

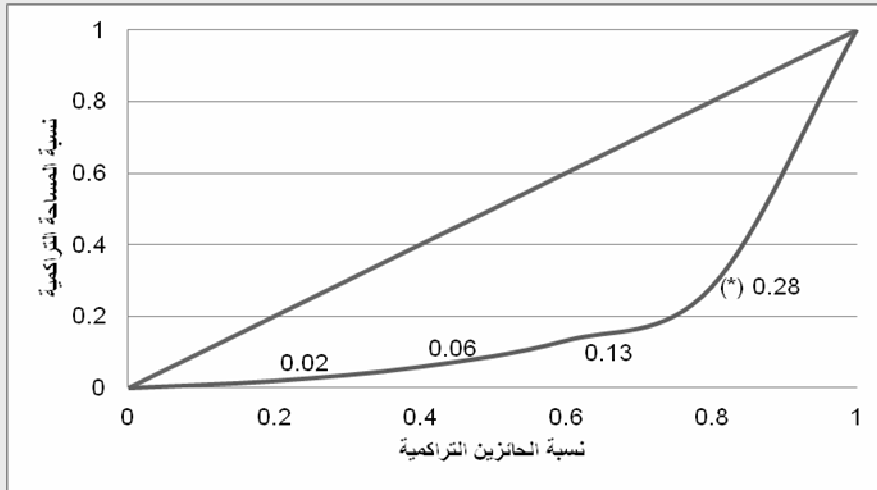
مقاييس التشتت والتركز

بلغ متوسط مساحة الحيازة الزراعية في الأراضي الفلسطينية نحو 12.4 دونم للحيازة الواحدة، في حين بلغ وسيط الحيازة (أي المساحة الفعلية لمعظم الحيازات) 4.5 دونم فقط. ويدل ابتعاد الوسيط عن المتوسط وارتفاع الانحراف المعياري للمتوسط والذي بلغ ثلاثة أضعاف المتوسط على عدم التوازن في توزيع المساحة بين الحيازات. وتوصل التحليل إلى أن أعلى درجة من لا عدالة التوزيع في الأراضي الفلسطينية يوجد في وسط الضفة الغربية (متوسط مساحة 13.6 دونم مع انحراف معياري يبلغ 3.4 أضعاف المتوسط)، بالمقابل فإن أقل لا عدالة موجود في قطاع غزة (متوسط 5.9 دونم بانحراف معياري أقل من ثلاثة أضعاف المتوسط). وعلى سبيل المقارنة؛ بلغ متوسط مساحة الحيازة الواحدة في الأردن، 40 دونماً بناءً على نتائج التعداد الزراعي لعام 2007 (الريماوي، 2009)، أي نحو 3.2 أضعاف المتوسط في الأراضي الفلسطينية، وهذا يدل على صغر مساحة أغلب الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية.

منحنى لورنس ومعامل جيني

معامل جيني هو مقياس لعدالة التوزيع: إذا كانت كل 10% من الحيازات تغطي 10% تماماً من إجمالي مساحة الأرض الزراعية فإن عدالة التوزيع تكون مطلقة وقيمة معامل جيني تساوي صفر. أما إذا كانت 10% من الحيازات تملك 100% من المساحة فإن اللعدالة تكون مطلقة أيضاً، وقيمة معامل جيني تساوي الواحد. قيمة معامل جيني الفعلية تتراوح بين الصفر والواحد. معامل جيني يقيس المساحة المحصورة بين منحنى توزيع الملكيات الفعلي وبين الخط القطري (انظر الشكل 1). وكلما ابتعد منحنى التوزيع الفعلي عن الخط القطري، كلما كانت لا عدالة التوزيع أكبر. النقاط المختلفة على المنحنى تعكس التوزيع الفعلي. على سبيل المثال النقطة (*) تسجل أن 80% من الحائزين يملكون فقط 28% من إجمالي المساحة (العدالة المطلقة تقتضي أن تكون هذه 80% أيضاً، أي أن تكون النقطة على الخط القطري). وهكذا مع بقية النقاط على المنحنى. توصل التحليل إلى أن قيمة معامل جيني لتوزيع المساحة على الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية بلغت 0.6، وهي قيمة مرتفعة وتدل على عدم توازن كبير نسبياً في توزيع الحيازات. ولكن، وعلى الرغم من الارتفاع هذا إلا أن عدالة توزيع الحيازات في الأراضي الفلسطينية ما تزال أفضل نسبياً منها في الأردن مثلاً، حيث بلغ معامل جيني نحو 0.68 هناك على أساس التعداد الزراعي للعام 2007 (الريماوي، 2009).³⁷ من ناحية أخرى أظهر التحليل أن توزيع المساحة على الحيازات الزراعية في محافظة خانيونس هو الأكثر عدالة الأراضي الفلسطينية في حين كان التوزيع في محافظة أريحا والأغوار الأقل عدالة.

شكل 1: منحنى لورنس: توزيع مساحة الحيازات الزراعية بين الحائزين في الأراضي الفلسطينية، 2010



مساحة أصغر 40% من الحائزين مقابل مساحة أكبر 20% من الحائزين

المؤشر الثالث الذي يستخدمه التحليل للدلالة على عدالة التوزيع هو مقارنة نسبة المساحة لدى أصغر 40% من الحائزين مع نسبة المساحة عند أكبر 20% من الحائزين. بلغت هذه القيم على مستوى الأراضي الفلسطينية نحو 6% مقابل 72% على التوالي. ومما يدل على أن عدالة توزيع الحيازات في قطاع غزة أفضل من الضفة الغربية أن 9% من مساحة الحيازات تعود إلى أصغر 40% من الحائزين، مقابل 64% تعود إلى 20% من الحائزين في قطاع غزة.

³⁷ الريماوي، أ. (2009)، 'هيكلية الحيازات الزراعية في الأردن: الخصائص العامة للحائز والحيازة الزراعية والعمالة الزراعية'، تحليل نتائج التعداد الزراعي 2007، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن

6- الأسعار والقوة الشرائية

1-6 أسعار المستهلك

التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثالث هي أسعار المواد الغذائية والمشروبات المرطبة، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 1.76%. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.56% مقارنة بالربع المناظر من العام 2011 (انظر جدول 6-1).

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.25% خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة بالربع الثاني من العام 2012. بينما سجلت ارتفاعاً بنسبة 3.12% خلال الربع الثالث مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. يلاحظ أن أبرز المجموعات

جدول 6-1: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100)

| التغير في الربع الثالث 2012 مقارنة بالثالث 2011 | التغير في الربع الثالث 2012 مقارنة بالثاني 2012 | المجموعة |
|---|---|-------------------------------------|
| 2.56 | 1.76 | المواد الغذائية والمشروبات المرطبة |
| 9.44 | 4.47 | المشروبات الكحولية والتبغ |
| 0.22 | (0.50) | الأقمشة والملابس والأحذية |
| 4.68 | 0.54 | المسكن ومستلزماته |
| 2.34 | 1.39 | الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية |
| 3.90 | 1.52 | الخدمات الطبية |
| 2.36 | 0.22 | النقل والمواصلات |
| (0.11) | (0.30) | الاتصالات |
| 1.61 | 0.64 | السلع والخدمات الترفيهية والثقافية |
| 5.30 | (0.03) | خدمات التعليم |
| 2.41 | 0.24 | خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق |
| 4.82 | 1.11 | سلع وخدمات متنوعة |
| 3.12 | 1.25 | الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

شيكل / 60 كغم خلال شهر أيلول 2012 على سبيل المثال). كما ارتفعت أسعار اللحوم الطازجة بنسبة 1.53% (وصل سعر لحم غنم مع العظم طازج محلي الى 69.06 شيكل/كغم خلال شهر آب 2012)، في المقابل انخفضت أسعار الدواجن الطازجة بمقدار 3.37% (وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش - محلي الى 15.99 شيكل/كغم خلال شهر تموز 2012)، كما انخفضت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات بمقدار 0.09% (وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص - اسرائيلي الى 7.19 شيكل / لتر خلال شهر تموز 2012) (انظر جدول 6-2).

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال الربع الثالث من العام 2012. يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق. ارتفعت أسعار مجموعة الخضراوات الطازجة بنسبة 18.34%، حيث سجلت أسعار البندورة أعلى نسبة ارتفاع وصلت إلى 21.65% (وصل سعر البندورة بيوت بلاستيكية إلى 6.37 شيكل/كغم خلال شهر أيلول 2012 على سبيل المثال). وقد طرأ ارتفاع أيضاً على أسعار الطحين بنسبة 4.26% (وصل سعر طحين أبيض حيفا - زيرو - اسرائيلي الى 166.35

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية
خلال الربع الثالث 2012 مقارنة بالربع السابق

| تغير أسعار الربع الثالث 2012 عن الربع الثاني 2012 (%) | السلع الاستهلاكية الأساسية |
|--|------------------------------------|
| (0.09) | المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات |
| 0.92 | أسعار الوقود المنزلي |
| 18.34 | الخضراوات الطازجة |
| 1.53 | اللحوم الطازجة |
| (2.21) | السكر |
| (1.65) | الأرز |
| (3.37) | الدواجن الطازجة |
| 4.26 | الطحين |
| (2.28) | منتجات الألبان والبيض |
| (0.48) | الفواكه الطازجة |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

6-2 أسعار المنتج والجملة

سجلت أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 1.03% خلال الربع الثالث من العام 2012 بالمقارنة مع الربع الثاني، (وهي تشكل 61.66% في سلة أسعار المنتج). بينما سجلت أسعار صيد الاسماك والجمبري انخفاضاً مقداره 9.37% (والتي تشكل 0.20% من سلة أسعار المنتج). في حين استقرت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة مع الربع السابق من العام 2012 (والتي تشكل 2.13% من سلة أسعار المنتج). وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار المنتج خلال الربع الثالث 2012 بالمقارنة مع الربع السابق على ارتفاع أسعار السلع المصدرة والسلع المنتجة محلياً بنسبة 0.03% و 2.58% على التوالي.

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2012 انخفاضاً مقداره 0.14% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2012. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 2.43% خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة بالربع الثاني من العام 2012. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 6.07% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، كما ارتفعت أسعار الصناعات التحويلية بنسبة 1.00% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، وارتفعت أسعار صيد الاسماك بنسبة 1.06%، بينما انخفضت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 0.07%. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 1.1% بين الربع الثالث من العام 2012 والربع المناظر من العام السابق. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 1.13%، وبنسبة 2.81% للسلع المحلية.

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 2.34% خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة بالربع الثاني من العام 2012. نتيجة لارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 4.91%، (وهي تشكل 36% في سلة أسعار المنتج). كما

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الثالث من العام 2012 ارتفاعاً بنسبة 1.05% مقارنة بالربع الثاني من العام 2012. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-3).

جدول 6-3: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)

| الفترة الزمنية | الرقم القياسي | | نسبة التغير الشهرية | | نسبة التغير الربعية | |
|-------------------------|---------------|--------------|---------------------|--------------|---------------------|--------------|
| | تكاليف البناء | تكاليف الطرق | تكاليف البناء | تكاليف الطرق | تكاليف البناء | تكاليف الطرق |
| نيسان 2012 | 113.46 | 113.85 | (0.05) | 0.05 | | |
| أيار 2012 | 113.76 | 114.02 | 0.26 | 0.15 | | |
| حزيران 2012 | 113.39 | 114.00 | (0.33) | (0.02) | | |
| متوسط الربع الثاني 2012 | 113.54 | 113.96 | | | 0.06 | 0.91 |
| تموز 2012 | 113.20 | 113.94 | (0.17) | (0.05) | | |
| أب 2012 | 113.34 | 115.14 | 0.13 | 1.05 | | |
| أيلول 2012 | 113.61 | 116.38 | 0.23 | 1.08 | | |
| متوسط الربع الثالث 2012 | 113.38 | 115.16 | | | (0.14) | 1.05 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

4-6 أسعار العملات والقوة الشرائية³⁸

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الثالث من العام 2012 بنسبة 1.25% مقارنة بالربع الثاني من نفس العام وبالمقابل شهد هذا الربع تحسناً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 4.15% (إلى 3.98

شيكل مقابل كل دولار) مما ساهم في تحسن القوة الشرائية للدولار بنحو 2.9% مقارنة بالربع السابق من نفس العام³⁹، كما يتضح من الجدول 4-6.

جدول 4-6: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل-2012

| البيان | معدل التضخم* | متوسط سعر الصرف | دولار/شيكل | | | دينار/شيكل | | |
|--------|--------------|-----------------|------------------------------|-----------------------------------|-----------------|------------------------------|-----------------------------------|--------|
| | | | معدل التغير في سعر الصرف (%) | معدل التغير في القوة الشرائية (%) | متوسط سعر الصرف | معدل التغير في سعر الصرف (%) | معدل التغير في القوة الشرائية (%) | |
| 2011 | الربع الأول | 0.36 | 3.60 | (0.50) | (0.86) | 5.09 | (0.20) | (0.56) |
| | الربع الثاني | (0.05) | 3.44 | (4.52) | (4.48) | 4.85 | (4.81) | (4.76) |
| | الربع الثالث | 0.74 | 3.55 | 3.23 | 2.49 | 5.01 | 3.23 | 2.49 |
| | الربع الرابع | 1.20 | 3.65 | 2.76 | 1.56 | 5.14 | 2.76 | 1.56 |
| 2012 | الربع الأول | 1.10 | 3.77 | 3.42 | 2.32 | 5.32 | 3.42 | 2.32 |
| | الربع الثاني | (0.45) | 3.82 | 1.31 | 1.77 | 5.39 | 1.31 | 1.76 |
| | الربع الثالث | 1.25 | 3.98 | 4.15 | 2.90 | 5.61 | 4.16 | 2.91 |
| | تموز | 0.41 | 3.89 | 1.54 | 1.13 | 5.48 | 1.56 | 1.15 |
| أب | 1.51 | 3.99 | 2.50 | 0.99 | 5.62 | 2.50 | 0.99 | |
| أيلول | 1.42 | 4.01 | 0.52 | (0.90) | 5.65 | 0.52 | (0.90) | |

المصدر: احتسبت الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني * يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكل. الأرقام بين قوسين هي سالبة.

³⁸ تعرف القوة الشرائية على أنها " القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الاسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل يساوي (معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل) ناقص (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

³⁹ تجدر الإشارة الى ان القوة الشرائية بالدينار الاردني قد سجلت تحسناً بنفس النسبة (2.9%) خلال نفس الفترة وذلك لارتباط الدينار الاردني والدولار الامريكي بسعر صرف ثابت.

والمحصلة النهائية تحسن القوة الشرائية بين الربعين المتناظرين بنحو 9% لمن يتلقون أجورهم بعملة الدولار والدينار في ظل ثبات الدخل.

وعند مقارنة سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكل بين الربعين المتناظرين، فإن تحسناً ملحوظاً قد طرأ بنحو 12.1% فيما يخص الدولار ونسبة مطابقة لعملة الدينار، في حين بلغ معدل التضخم نحو 3.1% لتكون

صندوق 5: عجز الموازنة الإسرائيلية في 2012: ضعف العجز المتوقع!

أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية في الأيام الأولى من العام الحالي، أرقام عجز الموازنة الحكومية خلال العام 2012. بلغت قيمة العجز 39 مليار شيكل، أي ما يعادل 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويزيد هذا العجز بمقدار نقطتين كاملتين عن مقدار العجز الذي توقعته الحكومة مسبقاً، والذي كان لا يزيد على 2% من الناتج المحلي الإجمالي⁴⁰.

تعود الزيادة الحادة في العجز إلى سياسة الإنفاق التوسعية، وغير المسؤولة، التي طبقتها الحكومة الإسرائيلية في السنة الفارطة. إذ سعت السياسة إلى "رشوة" المواطنين في سنة كانت الانتخابات البرلمانية متوقعة فيها في أي وقت⁴¹. ومن الأمثلة على سياسات الهدر التي تبنتها الحكومة التهمة التي وجهها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت بأن حكومة نتنياهو أنفقت 11 مليار شيكل على جهود الاستعداد لتوجيه ضربة عسكرية لإيران، وهو ما لم يحدث.

توقعت الحكومة أن تزيد إيرادات الضرائب بمقدار 8.8% خلال العام 2012، بحيث تصل إلى 232 مليار شيكل. كما توقعت أن تحدث هذه الزيادة بسبب من النمو الاقتصادي، أي دون الحاجة إلى رفع معدلات الضرائب. ولكن الإيراد الفعلي للضرائب لم يزد على 219 مليار، أي نحو 6% أقل من الإيراد المخطط⁴².

انعكست الزيادة في عجز الموازنة في زيادة الدين العام في إسرائيل. وتبلغ نسبة الدين العام الآن 74% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن هذه النسبة ما تزال أقل من مثيلاتها في دول غربية متعددة، إلا أنها تعني أيضاً أن إسرائيل لم يعد بإمكانها التباهي بأدائها الاقتصادي المميز.

تواجه الموازنة الحكومية للعام الحالي 2013 معضلة صعبة نتجت جزئياً عن العجز في العام السابق. ذلك لأن الحد الأقصى المسموح به لزيادة الإنفاق العام خلال هذه السنة تبلغ 15 مليار شيكل فقط (نحو 3% من الموازنة)⁴³. ولكن الحكومة الإسرائيلية أعطت تعهدات تشتمل على زيادة الإنفاق بمقدار 30 مليار شيكل. أي أن الحكومة عليها الآن تحصيل نحو 15 مليار إضافي (وهو أمر مستبعد بظن التراجع في النشاط الاقتصادي) أو تقليص الإنفاق في المجالات الأخرى (وهو أمر صعب أيضاً خصوصاً عند أخذ الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في العام الماضي على ارتفاع تكاليف الحياة بعين الاعتبار).

⁴⁰ الأرقام مأخوذة من الصفحة الإلكترونية لوزارة المالية الإسرائيلية.

⁴¹ انظر صحيفة هاتس (14 كانون الثاني): "حكومة نتياهو تضاعف عجز الموازنة لشراء أصوات الناخبين".

⁴² هذا على الرغم من أن ضريبة القيمة المضافة ازدادت بمقدار نقطة مئوية كاملة (إلى 17%) منذ شهر أيلول 2012.

⁴³ حسب القاعدة المالية التي أقرها الكنيست في العام 2010: "Budgetary Expenditure Limitation Law".

7- التجارة الخارجية

1-7 الميزان التجاري

مع الربع الثالث من عام 2011. أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 875 مليون دولار خلال الربع الثالث 2012 وهذا أقل بنسبة 5.3% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2012. كما انخفض العجز بمقدار 1.4% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع إسرائيل، فقد بلغت قيمة الواردات منها 34.7 مليون دولار خلال الربع الثالث من عام 2012. في حين بلغت الصادرات حوالي 31.8 مليون دولار. وعلى ذلك وصل العجز في الميزان التجاري للخدمات مع إسرائيل إلى 2.9 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2012 مقارنة مع عجز بقيمة 3.6 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2012 (انظر جدول 7-1).

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة⁴⁴ خلال الربع الثالث من عام 2012 حوالي 1,053 مليون دولار. وبلغت حصة إسرائيل حوالي 66% منها. يبين الجدول 7-1 أن قيمة الواردات السلعية المرصودة انخفضت بمقدار 5.1% خلال الربع الثالث من عام 2012 مقارنة مع الربع الثاني من عام 2012. بينما انخفضت بمقدار 3.6% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.

أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الثالث من عام 2012 فقد بلغت 178 مليون دولار، وبلغت حصة إسرائيل منها حوالي 159 مليون دولار (89% من الإجمالي). وانخفضت الصادرات بمقدار 13.3% مقارنة

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة

خلال أرباع العام 2011 والأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012** (مليون دولار)

| المؤشر | الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | اجمالي عام 2011 | الربع الأول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 |
|---------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-----------------|------------------|-------------------|-------------------|
| واردات سلع | 1,029.9 | 1,077.4 | 1,092.0 | 1,021.8 | 4,221.1 | 1,109.2 | 1,053.0 | |
| واردات خدمات* | 27.1 | 28.8 | 26.9 | 17.4 | 100.2 | 36.4 | 34.7 | |
| صادرات سلع | 162.2 | 161.3 | 205.3 | 190.8 | 719.6 | 185.2 | 178.0 | |
| صادرات خدمات* | 32.6 | 39.6 | 38.2 | 37.5 | 147.9 | 32.8 | 31.8 | |

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013).

* واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل فقط.

** بيانات عام 2011 تم تعديلها بناء على تقرير التجارة الخارجية لعام 2011 والصادر في كانون أول 2012. بيانات عام 2012 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

2-7 ميزان المدفوعات

في الربع السابق. ويعزى انخفاض العجز في الميزان الجاري (بمقدار 121 مليون دولار) إلى انخفاض العجز في ميزان السلع والخدمات (بمقدار 12 مليون)، وزيادة صافي التحويلات الجارية للحكومة والقطاعات الأخرى (بمقدار 89.7 مليون)، في حين ظل صافي تحويلات الدخل وتعويضات العمال ثابتاً تقريباً

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية أن العجز في ميزان الحساب الجاري (سلع، خدمات، دخل، تحويلات جارية) بلغ 672.6 مليون دولار أمريكي، أي نحو ربع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الربع الثالث من عام 2012. وبقل هذا بنسبة 15.2% عن العجز

⁴⁴ يقصد بالمرصودة أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط.

ميزان المدفوعات يمثل 47% من الناتج المحلي، وهو بالطبع رقم مرتفع جداً.

سجل حساب الدخل (تعويضات العاملين، ودخل الاستثمار) فائضاً مقداره 279.1 مليون دولار أمريكي. وتعويضات العاملين في إسرائيل هي السبب الرئيسي في فائض حساب الدخل إذ بلغت 247.8 مليون دولار، فيما بلغ دخل الاستثمار المقبوض من الخارج 32.1 مليون دولار (الفوائد المقبوضة على الودائع الفلسطينية في البنوك الخارجية). كما حقق ميزان التحويلات الجارية فائضاً بلغت قيمته 364.5 مليون دولار بارتفاع بلغت نسبته 41.9% عن الربع السابق، وقد شكلت تحويلات الدول المانحة ما نسبته 27.4% من إجمالي التحويلات الجارية من الخارج.

وعند مقارنة أرقام التجارة في الخدمات في الجدولين 7-1 و7-2 يتضح أن عجز التجارة بالخدمات مع إسرائيل بلغ نحو 3 مليون دولار خلال الربع الثالث، في حين بلغ العجز 84.2 مليون في التجارة الكلية بالخدمات. يجدر الانتباه إلى أن عجز الميزان التجاري السلعي بلغ 875 مليون فقط في الجدول 7-1، في حين بلغ 1,232 مليون في جدول ميزان المدفوعات خلال الربع الثالث. ويعزى هذا الفرق على أن الميزان التجاري يسجل فقط الصادرات والواردات "المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر. ومن الملفت للنظر أن عجز الميزان التجاري السلعي في

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني للربع الثالث 2011، والربع الثاني والثالث 2012 (مليون دولار)

| الربع الثالث 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2011 | البند |
|----------------------|----------------------|----------------------|--|
| -1,316.2 | -1,328.4 | -1,218.4 | 1. الميزان التجاري للسلع والخدمات* |
| -1,232.0 | -1,237.5 | -1,126.2 | - صافي السلع |
| -84.2 | -90.9 | -92.2 | - صافي الخدمات |
| 279.1 | 278.0 | 305.1 | 2. ميزان الدخل |
| 269.4 | 272.8 | 309.2 | - تعويضات العمال المقبوضة من الخارج |
| 32.1 | 30.2 | 22.7 | - دخل استثمار المقبوض من الخارج |
| 22.4 | 25.0 | 26.8 | - الدخل المدفوع للخارج |
| 364.5 | 256.8 | 505.2 | 3. ميزان تحويلات الجارية |
| 129.2 | 117.5 | 344.9 | - تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاع الحكومي) |
| 308.8 | 211.3 | 231.4 | - تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى) |
| 73.5 | 72.0 | 71.1 | - تحويلات مدفوعة للخارج |
| -672.6 | -793.6 | -408.1 | 4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1) |
| 614.1 | 875.2 | 430.7 | 5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي |
| 81.4 | 71.1 | 194.7 | - صافي التحويلات الرأسمالية |
| 532.7 | 804.1 | 236.0 | - صافي الحساب المالي |
| 69.3 | 48.1 | 49.1 | ➤ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 22.6 | -8.7 | 44.3 | ➤ صافي استثمار الحافظة |
| 478.0 | 784.4 | 38.6 | ➤ صافي الاستثمارات أخرى |
| -37.2 | -19.7 | 104.0 | ➤ التغيير في الأصول الاحتياطية |
| 58.4 | -81.5 | -22.6 | 6. صافي السهو والخطأ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2012. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثالث 2012.

* أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات "المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

صندوق 6: اسرائيل: هل هناك تحيز قومي في البيع والشراء؟

قام الباحث اساف زوسمان، من كلية الاقتصاد في الجامعة العبرية، بوضع دراسة ترمي إلى قياس درجة تأثير النزاعات القومية/العرقية (ethnic) على البنية القومية/العرقية للأسواق والنشاطات التجارية. وبشكل أكثر تحديداً، هدف البحث إلى قياس أثر النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي على العلاقات التجارية (عمليات البيع والشراء) بين الفلسطينيين (المقيمين داخل اسرائيل) واليهود⁴⁵.

ولتحقيق هدف الدراسة استخدم المؤلف سلسلة داتا فريدة من نوعها، تتمثل في أرقام كافة صفقات بيع وشراء سيارات الركاب المستعملة في اسرائيل خلال 12 سنة، بين الأعوام 1998 و2010. واستطاع الباحث تصنيف هذه الأرقام، التي بلغ عددها أكثر من 1,3 مليون صفقة، إلى عمليات بيع وشراء بين الفلسطينيين مع بعضهم البعض، وبين الإسرائيليين اليهود مع بعضهم البعض، وبين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين. لا يخفى بالطبع دلالة وخصوصية صفقات بيع وشراء السيارات المستعملة. ذلك لأنها تفترض، وتتطلب، درجة عالية من الثقة والتقارب الاجتماعي والنفسي بين البائع والمشتري أكثر من غيرها من أنواع الصفقات.

أوضحت الأرقام أن هناك تمايزاً قومياً/عرقياً واضحاً في السوق الاسرائيلية. إذ أن 83% من السيارات المستعملة التي باعها الفلسطينيون في اسرائيل خلال فترة الدراسة قام بشرائها أشخاص فلسطينيون أيضاً. بالمقابل فإن 14% فقط من السيارات المستعملة التي باعها اليهود خلال الفترة قام بشرائها فلسطينيون.

ربط الباحث بين أرقام الصفقات هذه وبين مؤشرات تدل على التحولات في حدة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي عبر السنوات، مثل ارتفاع عدد الضحايا من الطرفين وارتفاع أو انخفاض التأييد الشعبي لعملية السلام.

توصل التحليل إلى أن هناك علاقة راسخة (robust) وذات دلالة على أن درجة الفصل القومي/العربي في السوق تعتمد على حدة الصراع القومي/العربي. وتبدى هذا في نتائج رقمية متعددة منها مثلاً أن سقوط قنصل يهودي على يد الفلسطينيين يؤدي (خلال 7 أيام عقب الحادث) إلى انخفاض صفقات شراء الفلسطينيين للسيارات من اليهود بمقدار 2%. كما يؤدي هذا في الوقت ذاته إلى ارتفاع صفقات شراء الفلسطينيين للسيارات من الفلسطينيين أنفسهم بمقدار 0.9%.

ومن النتائج الملفتة للنظر في الدراسة أن الأثر الحدي للضحية الفلسطينية في زيادة حدة الانفصال التجاري (أي في تقليص الصفقات بين الفلسطينيين واليهود) أضعف من الأثر الحدي للضحية اليهودية.

⁴⁵ Asaf Zussman: Ethnic Conflict and Segregation in the Marketplace - Evidence from Israel

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000 - 2012

| 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | المؤشر |
|----------------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|---------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|---|
| السكان في منتصف العام (ألف نسمة) | | | | | | | | | | | | |
| 4,170 | 4,048.4 | 3,935.25 | 3,825.5 | 3,719.2 | 3,612.0 | 3,508.1 | 3,407.4 | 3,314.5 | 3,225.2 | 3,138.5 | 3,053.3 | الأراضي الفلسطينية |
| 2,580 | 2,513.3 | 2,448.4 | 2,385.2 | 2,323.5 | 2,262.7 | 2,203.7 | 2,146.4 | 2,093.4 | 2,042.3 | 1,992.6 | 1,943.7 | الضفة الغربية |
| 1,590 | 1,535.12 | 1,486.8 | 1,440.3 | 1,395.7 | 1,349.3 | 1,304.4 | 1,261.0 | 1,221.1 | 1,182.9 | 1,145.9 | 1,109.7 | قطاع غزة |
| الحسابات القومية (مليون دولار) | | | | | | | | | | | | |
| 6,421.4 | 5,724.5 | 5,239.3 | 4,878.3 | 4,554.1 | 4,322.3 | 4,559.5 | 4,198.4 | 3,800.5 | 3,301.4 | 3,810.8 | 4,146.7 | ن.م.ج ** |
| 1,635.2 | 1,502.1 | 1,415.2 | 1,356.3 | 1,303.2 | 1,275.4 | 1,387.2 | 1,317.0 | 1,227.3 | 1,097.2 | 1,303.5 | 1,460.1 | ن.م.ج للفرد (دولار)** |
| 5,713.0 | 5,204.0 | 5,229.4 | 4,851.9 | 4,591.2 | 4,197.5 | 4,467.5 | 4,400.3 | 4,088.9 | 3,589.7 | 3,884.5 | 3,981.3 | الإنفاق الأسري** |
| 1,772.2 | 1,322.3 | 1,159.5 | 995.9 | 892.7 | 870.4 | 833.3 | 1,048.9 | 886.4 | 930.3 | 1,003.7 | 1,080.3 | الإنفاق الحكومي** |
| 264.3 | 270.2 | 305.5 | 290.9 | 185.9 | 189.0 | 196.7 | 152.3 | 200.4 | 184.3 | 164.1 | 135.1 | انفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الاسر المعيشية** |
| 1,066.8 | 1,090.5 | 1,137.3 | 1,060.5 | 1,122.9 | 1,347.2 | 1,265.7 | 1,022.3 | 1,063.0 | 841.7 | 992.3 | 1,386.7 | التكوين الرأسمالي الإجمالي** |
| (2,235.3) | (1,908.7) | (2,289.5) | (2,047.4) | (1,970.5) | (1,668.6) | (2,009) | (2,209.8) | (2,194.3) | (1,917.3) | (1,887.8) | (2,239.4) | صافي الميزان التجاري السلعي** |
| 3,091.6 | 2,604.0 | 2,881.3 | 2,642.4 | 2,508.3 | 2,203.8 | 2,466.5 | 2,622.1 | 2,561.4 | 2,235.5 | 2,225.9 | 2,748.3 | الواردات السلعية** |
| 856.3 | 695.3 | 591.8 | 595.0 | 537.8 | 535.2 | 457.5 | 412.3 | 367.1 | 318.2 | 338.1 | 508.9 | الصادرات السلعية** |
| (159.6) | (253.8) | (302.9) | (273.5) | (268.1) | (613.2) | (194.7) | (215.6) | (243.9) | (327.3) | (346.0) | (197.3) | صافي الميزان التجاري الخدمي** |
| 378.6 | 422.4 | 533.8 | 471.5 | 430.5 | 707.0 | 334.9 | 287.1 | 305.0 | 390.1 | 424.6 | 386.6 | الواردات الخدمية** |
| 219.0 | 168.6 | 230.9 | 198.0 | 162.4 | 93.8 | 140.2 | 71.5 | 61.1 | 62.8 | 78.6 | 189.3 | الصادرات الخدمية** |
| الأسعار والتضخم | | | | | | | | | | | | |
| 3.578 | 3.739 | 3.929 | 3.587 | 4.110 | 4.454 | 4.482 | 4.477 | 4.550 | 4.742 | 4.208 | 4.086 | متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل |
| 5.050 | 5.275 | 5.542 | 5.061 | 5.812 | 6.292 | 6.317 | 6.307 | 6.417 | 6.674 | 5.928 | 5.811 | متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل |
| 2.88 | 3.75 | 2.75 | 9.9 | 1.9 | 3.8 | 4.1 | 3.0 | 4.4 | 5.7 | 1.2 | 2.8 | معدل التضخم (%)*** |
| سوق العمل | | | | | | | | | | | | |
| 837 | 745 | 718 | 667 | 690 | 636 | 603 | 578 | 564 | 477 | 505 | 600 | عدد العاملين (ألف شخص) |
| 43 | 41.1 | 41.6 | 41.2 | 41.7 | 41.0 | 40.4 | 40.4 | 40.3 | 38.1 | 38.7 | 41.5 | نسبة المشاركة (%) |

| المؤشر | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|-------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|---------|---------|-------|
| معدل البطالة (%) | 14.1 | 25.2 | 31.3 | 25.6 | 26.8 | 23.5 | 23.7 | 21.7 | 26.6 | 24.5 | 23.7 | 20.9 |
| الأوضاع الاجتماعية | | | | | | | | | | | | |
| نسبة الفقر (%) **** | - | 27.9 | - | - | 25.9 | 24.3 | 24.0 | 31.2 | - | 26.2 | 25.7 | |
| نسبة الفقر المدقع (%)**** | - | 19.5 | - | - | 14.2 | 15.3 | 13.7 | 18.8 | - | 13.7 | 14.1 | |
| المالية العامة (مليون دولار) | | | | | | | | | | | | |
| صافي الإيرادات المحلية**** | 939 | 273 | 290 | 747 | 1,050 | 1,370 | 722 | 1,616 | 1,780 | 1,548.4 | 1,900 | 2,176 |
| النفقات الجارية وصافي الإقراض | 1,199 | 1,095 | 994 | 1,240 | 1,528 | 1,994 | 1,426 | 2,567 | 3,273 | 2,920 | 2,983 | 2,952 |
| النفقات التطويرية | 469 | 340 | 252 | 395 | 0 | 287 | 281 | 310 | غ.م | غ.م | 275.1 | 296 |
| فائض (عجز) الموازنة الجاري | (260) | (822) | (704) | (493) | (478) | (624) | (704) | (951) | (1,493) | (1,342) | (1,083) | (776) |
| إجمالي المنح والمساعدات | 510 | 849 | 697 | 620 | 353 | 636 | 1,019 | 1,322 | 1,763 | 1,402 | 1,277 | 978 |
| فائض (عجز) الموازنة الكلي | (219) | (313) | (259) | (268) | (125) | (275) | 34 | 61 | 270.2 | (144) | (80.9) | (94) |
| الدين العام | 795 | 1,191 | 1,090 | 1,236 | 1,422 | 1,602 | 1,494 | 1,439 | 1,406 | 1,732 | 1,883 | 2,213 |
| القطاع المصرفي (مليون دولار) | | | | | | | | | | | | |
| موجودات/ مطلوبات المصارف | 4,593 | 4,430 | 4,278 | 4,728 | 5,101 | 5,604 | 7,004 | 7,004 | 5,645 | 7,893 | 8,590 | 9,110 |
| حقوق الملكية | 242 | 206 | 187 | 217 | 315 | 552 | 702 | 702 | 857 | 910 | 1,096 | 1,182 |
| ودائع الجمهور لدى المصارف | 3,508 | 3,398 | 3,432 | 3,625 | 3,946 | 4,190 | 5,118 | 5,118 | 5,847 | 6,111 | 6,802 | 6,973 |
| التسهيلات الائتمانية | 1,280 | 1,186 | 942 | 1,061 | 1,417 | 1,788 | 1,705 | 1,829 | 1,829 | 2,109 | 2,825 | 3,483 |
| عدد المصارف | 21 | 21 | 20 | 20 | 20 | 20 | 21 | 21 | 21 | 20 | 18 | 18 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب. بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة

الأساس 2004=100) ونصيب الفرد منها للعام 2011 من واقع تقديرات النموذج الاقتصادي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس هي سنة 2004.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الأسرة المرجعية (5 أفراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الأسرة المرجعية التي يقل

انفاقها على الحاجات الأساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والموصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الأرصاعات الضريبية منها.

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

(-) البيانات غير متوفرة.